مصر
2020-12-31

تقرير الحالة المجتمعية لعام 2020
(الاحتجاجات)

إعداد : فريق المنتدي

منتدى العاصمة
للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

تقرير الحالة المجتمعية لعام 2020

(الاحتجاجات)

محتوى التقرير

مقدمة.....3

ملخص تنفيذي.....4

مؤشرات اقتصادية، و قرارات حكومية.....7

أولًا: الاحتجاجات.....10

1.الاحتجاجات الشعبية.....10

2.الاحتجاجات العمالية.....16

3.الاحتجاجات النقابية والمهنية.....19

4.إلى أين وصلت حرية التعبير خلال 2020؟.....21

ثانيًا : الإحصائيات.....27

ثالثًا: وسائل التواصل الاجتماعي.....33

حملات تفاعل معها النظام.....34

إحصائيات على مجمل التفاعلات على مواقع التواصل الاجتماعي.....43

خاتمة.....44

مقدمة

يصدر تقرير الحالة المجتمعية عن منتدى العاصمة، ويضم المنتدى فريقًا من الشباب المهتم بالمجال البحثي. نتطلع إلى نشر الوعي ببعض القضايا الهامة. وفي مقدمة أولوياتنا البحثية الاهتمام بالشأن المصري والمستجدات بدول الربيع العربي، ومدى تقاطع ذلك مع الوضعين الإقليمي والدولي . وذلك عبر تقديم مجموعة من الدراسات والتقارير التي تستهدف المتطلعين إلى مستقبل أفضل لوطننا العربي من صناع القرار والمختصين والشباب والمهتمين بالشأن العام.

الهدف من التقرير

عقب الانقلاب العسكري عام 2013 شهد المجتمع المصري إغلاقًا للمجال العام بشكل تدريجي حتى أصبح من الصعب وجود أي دور للممارسة السياسية أو الحزبية المعارضة، وتعذر على الباحثين رصد حركة المجتمع بشكل ميداني. وأسهمت سياسات الغلق للمجال العام في تنامي عدة ظواهر مجتمعية بعضها ظهر على هيئة احتجاجات والآخر ظهر على هيئة مشكلات أسرية وارتفاع معدلات الانتحار، وحضرت وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعة من الحملات رفض بعضها قرارات للنظام، وناقشت عدة مسائل كالانتحار والإلحاد والشذوذ.

نستهدف من التقرير توفير بيانات ومعلومات للباحثين والمهتمين بالشأن العام وجهات اتخاذ القرار لتشكيل رؤية عن كثب لحركة المجتمع وسلوكه، وللإسهام في نشر الوعي.

يساعد التقرير الباحثين على تناول الفرضيات المختلفة المتعلقة بحركة المجتمع، حيث توجد فرضية بأن المجتمع لا يزال يشهد حراكًا، بينما تذهب فرضية أخرى إلى أن المجتمع يتجه إلى التعايش مع السلطة الحالية، وبين هذا وذاك يحاول التقريرُ تقديمَ طرحٍ يناقش تلك الفرضيات في ضوء رصد فريق منتدى العاصمة للتطورات المجتمعية.

آلية جمع المعلومات

يرصد التقرير أهم الأحداث وتفاعلات الجماهير وسلوكها تجاه الأحداث والقضايا ميدانيًّا، بجانب رصدٍ لأهم الحملات والتفاعلات على مواقع التواصل الاجتماعي، ويشمل تقرير الحالة المجتمعية ما تم التثبت من دقته عن طريق مقاطعَ فيديو أو صورٍ أو مصادرَ إعلاميةٍ موثوقة أو بياناتٍ رسمية على اختلاف أنواعها وأسبابها كالاحتجاجات الشعبية، والعمالية و النقابية والطلاب وجماهير كرة القدم (ألتراس). ويغطي التقرير تفاعل الدولة ومؤسساتها وسياساتها من اعتقالات واعتداءات على المجتمع.

ملخص تنفيذي

بعد قبضةٍ أمنية شديدة، ومناوشات بين النظام المصري و الجماهير بلغت ذروتَها خلال أحداث 20 سبتمبر 2019 التي دعا لها المقاول محمد علي آنذاك، وحديثه المستمر عن وجود فساد مالي، و تشييد قصور فارهة للسيسي وعائلته تزامنًا مع سخط شعبي على الوضع الاقتصادي أسفر عن احتجاجات غير متوقعة في قلب العاصمة خصوصًا بميدان التحرير بما له من رمزية ترتبط بثورة يناير.

أدرك النظام المصري أهمية امتصاص حالة الغضب الشعبي حتى لا يخرج عن السيطرة، وهو ما تبناه النظام بنهاية 2019 عبر عدة قرارات أصدرها السيسي موجَّهةً لمحدودي الدخل من أبرزها توجيهه لوزير التموين بمراجعة المحذوفين من البطاقات التموينية، فضلًا عن مشاركاته المتكررة في مكالمات ببعض البرامج الفضائية للحديث عن المشاكل التي يواجهها المجتمع.

استمر النظام في محاولة تهدئة الرأي العام في عام 2020 وهو ما ظهر واضحًا في مساعي وزارة القوى العاملة لحل أغلب أزمات العمال خلال الربع الأول من العام قبل أن يتراجع حضورها تدريجيًّا. فيما انخفضت حدة الشرطة في التعامل مع الاحتجاجات خلال النصف الأول من العام فضلا عن مواكبة الإعلام للقضايا المجتمعية عبر رصد ما يتداوله المواطنون على وسائل التواصل الاجتماعي والسعي لايجاد حلول لها، وبالأخص النيابة العامة من خلال وحدة أسستها نهاية عام 2019 لرصد وسائل التواصل الاجتماعي.

مرعام 2020 بمحطة محورية وهي فيروس كورونا، فقبل تفشي فيروس كورونا في البلاد كانت سياسات النظام تجاه الاحتجاجات المجتمعية تسير بشكل هادئ عبر حلول يمكن وصفها "بغير الجذرية" تساعد على كسب الوقت فقط، ولا تنهي معاناة المصريين الاقتصادية، وحالة الفقر التي يعيش بها ثلث المصريين.

بعد تفشي فيروس كورونا في البلاد عانى النظام بشكل كبير على كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والطبية، ظهر ضعف الاقتصاد المصري الذي لم يتحمل توقف النشاط الذي حدث خلال الربع الثاني من العام، رغم محاولة النظام العبور من الأزمة بأقل الخسائر عبر حزم دعم تقدر بـ100 مليار جنيهٍ أقرَّها السيسي بنهاية مارس 2020.

أما على الصعيد الطبي تصادَمَ الأطباءُ وفرق التمريض و المرضى مع وزارة الصحة نتجية نقص المستلزمات، وأعداد الوفيات الكبيرة في الفرق الطبية التي وصلت إلى 250 طبيبٍ على الأقل، كانوا في معركتهم في الصفوف الأولى ضدّ كورونا منذ الإعلان عن انتشار الوباء في مصر.

تفاقمت المعاناة الاقتصادية التي نتجت عن توقف العديد من القطاعات عن العمل لعدة أشهر خاصة قطاعي السياحة والبناء، فانخفضت وتيرة العمل في عدة مشروعات عامة مثل: العاصمة الإدارية، ومشروع مترو المطار.

وأصدر النظام قرارات تحمل المواطنين أعباءً اقتصادية جديدة، وفرض ضرائب مختلفة ساهمت في تصاعد حالة الغضب التي ظهر أثرها منذ بداية النصف الثاني من العام، ونتج عنه عشرات الاحتجاجات

بلغت الاحتجاجات خلال العام (295) احتجاجًا، ولكن بمقارنة النصف الأول والثاني من العام نجد أن الاحتجاجات خلال النصف الثاني بلغت ضعف عدد احتجاجات النصف الأول بـ(209) احتجاجات، وخلال النصف الثاني عادت الشرطة مرة أخرى لمواجهة المواطنين خوفًا من خروج المشهد عن السيطرة .

واشتعلت الأزمة بنهاية شهر يونيو بالتزامن مع سيل القرارات الاقتصادية المجحفة الصادرة عن النظام، فضلاً عن قانون التصالح مع مخالفات المباني. والمُتابِع لملف حملات الإزالة والتهجير القسري يدرك مدى حساسية الملف، وما تبعه من أزمات على مدار سنوات كان آخرها في عام 2019، أزمات مثل جزيرة الوراق، ونزلة السمان[1]، وطريق الكباش في الأقصر[2]. كما عنف السيسي خلال خطابه في 29 أغسطس أجهزة الدولة بخصوص تأخرها في تطبيق القانون و تنفيذ عمليات الإزالة. و عقب بداية عمليات الإزالة، وتصاعد الغضب الشعبي واندلاع تظاهرات متعددة في 20 سبتمبر حاول النظام امتصاص الغضب عبر إطالة مدة التصالح، وتخفيف الغرامات المالية.

[1] احتجاجات نزلة السمان الرافضة للتهجير القسري خلال شهر يناير 2019
[2] اشتباكات أهالي الأقصر وقوات الشرطة بطريق الكباش لمنع حملة إزالة

تنوعت الاحتجاجات خلال الربع الثالث من عام 2020، بين احتجاجات شعبية ضد حملات الإزالة والتهجير القسري، واحتجاجات عمالية ونقابية ومهنية. وتنوعت أشكال الاحتجاج ما بين تظاهرات، وإضرابات، واعتصامات. وتميزت الاحتجاجات بعودة المطالب السياسية مرة أخرى، وعفوية المحتجين، وكثرة أعداد الاحتجاجات في مدة قصيرة.

جاءت الاحتجاجات الشعبية خلال العام بواقع (192) احتجاجًا، وتباينت أهدافها بين احتجاجات ذات دوافع اقتصادية وخدمية، وأخرى رافضة لاعتداءات شرطية، وتصدي الأهالي لحملات الإزالة التي مثلت 19% من الاحتجاجات الشعبية، فضلًا عن احتجاجات أخرى خلال انتخابات مجلس النواب رفضًا لعمليات تزوير، بينما كان الحدث الأكبر من حيث عدد الاحتجاجات هي تظاهرات 20 سبتمبر2020 المطالبة بإسقاط السيسي حيث تجاوزت 90 احتجاجا.

وقد جاءت الاحتجاجات العمالية بواقع(61) احتجاجًا، لم تختلف دوافعهم عن السابق من مطالب اقتصادية خاصةً بتحسين الرواتب، والعلاوات والمستحقات المتأخرة، لكن مع بداية النصف الثاني من عام 2020 ضَعُفَ دورُ وزارة القوى العاملة التي كانت تحاول امتصاص أي احتجاج عُمَّالي في بداية العام، واستمر قطاع الغزل والنسيج في صدارته للاحتجاجات خلال العام بنسبة تبلغ 40% من الاحتجاجات العمالية،وقد تميز العام بكثرة القطاعات الإنتاجية المشاركة، بالإضافة إلى زيادة الأزمات في الشركات الخاصة التي مثلت 60% من الاحتجاجات العمالية.

وعلى الصعيد النقابي والمهني حدث (39) احتجاجًا، جاء على رأسها احتجاجات الشركات القابضة التابعة لوزارة قطاع الأعمال نتيجة للائحة الجديدة التي فرضتها الوزارة عليهم، واستمرت احتجاجات فرق التمريض للمطالبة بتوفير مستلزمات طبية، وتظاهر المحامون ثلاث مرات خلال الربع الثالث من العام رفضًا لضريبة القيمة المضافة المفروضة عليهم .

وفيما يخص وسائل التواصل الاجتماعي، عمل النظام خلال عام 2020 على إصلاح ما فشل فيه خلال عام 2019، عبر متابعة لصيقة لوسائل التواصل الاجتماعي والتعاطي معها، حيث تقوم مؤسسات الدولة مثل وزارة الداخلية، النيابة العامة، وزارة التضامن الاجتماعي، والإعلام بالتفاعل مع المجتمع وقضاياه عبر منصات رسمية تتفاعل مع المواطنين وظهر ذلك خلال العام في عدة قضايا مجتمعية تفاعل معها المواطنون.

تصدر التفاعل مع فيروس كورونا وما تبعه من أزمات للأطباء (خريجين – طلاب)، والتي تناولها السيسي في مؤتمر له بمايو الماضي، وإجراءات الدولة وسياساتها في التعامل مع الأزمة، فيما تراجع التفاعل مع الحملات السياسية كالدعوات التي أطلقها المقاول محمد علي خلال ذكرى الثورة في 25 يناير، وأحداث 30 يونيو، لكن خلال النصف

الثاني من العام، عاد التفاعل مع الموضوعات السياسية مرة أخرى على ساحة مواقع التواصل الاجتماعي فكان الحدث البارز مظاهرات 20 سبتمبر وما تلاها كما تفاعل المصريون مع حملات مقاطعة المنتجات الفرنسية.

مؤشرات اقتصادية، و قرارات حكومية

أزمة مالية في مصر

تعد الضرائب أكبر مصادر الإيرادات في الموازنة العامة لمصر[3]، حيث تبلغ نحو 76% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة والتي ارتفعت حصيلتها من 260 مليار عند تولي السيسي مقاليد الحكم، لتصبح 964.8مليار جنيه في موازنة 2020/ 2021 حسب وزارة المالية، و تستهلك فوائد الديون 33% من إجمالي نفقات الموازنة.

وفي ظل تفشي الفيروس أعلن وزير المالية محمد معيط[4] في 22 يونيو 2020 أن الدولة قد فقدت 220 مليار جنيه من إيراداتها خلال العام المالي 2019/2020 بسبب جائحة "كوفيد-19 إثر تراجع إيرادات الضرائب جراء قيود الإغلاق الجزئي التي امتدت لمدة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني من عام 2020.

البطالة في مصر

ارتفعت نسبة البطالة على خلفية أزمة كورونا، فحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انضم نحو 338 ألف مواطن لقوائم العاطلين خلال الفترة (أبريل- يونيو 2020)، مما رفع عدد العاطلين عن العمل لنحو 2.6 مليون مواطن. وهو ما رفع معدل البطالة إلى 9.6٪ بنهاية يونيو 2020 مقابل 7.7٪ في نهاية مارس.
وخلال الربع الثالث من العام أعلن الجهاز المركزي عن فقد 2.3 مليون مواطن لوظائفِهم خلال فترة الإغلاق بالربع الأخير من العام المالي الماضي 2019/2020 من قرابة 28,171 مليون مواطن يمثلون قوة العمل في مصر التي تشمل المشتغلون والمتعطلون.5

الفقر في مصر

ارتفعت نسبة القابعين تحت خط الفقر في مصر إلى 32.5% من السكان خلال عامي 2017 و2018، مقابل 27.8% في عام 2015 حسب نتائج بحث الدخل والإنفاق المعلنة في عام (2019).[6] ورغم تردي الوضع الاقتصادي الملموس، فقد زعمت وزيرة التخطيط هالة السعيد تراجع معدل الفقر في مصر للمرة الأولى منذ نحو 20 عامًا ليسجل 29.7% في العام المالي الماضي 2019/2020، فضلا عن انخفاض نسبة الفقر المدقع بين المواطنين من 6.2% إلى 4.5% خلال

[3] الموازنة العامة المصرية، رابط
[4] تصريحات وزير المالية محمد معيط، نقلا عن اليوم السابع، الرابط
[5] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيان صحفي، الرابط
[6] تصريحات رئيس الجهاز "خيرت بركات" مؤتمر صحفي، تفريغ إنتربريز، الرابط

العامين الماضيين حيث حدد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خط الفقر في الإحصاء الجديد عند 857 جنيهًا شهريا، مقارنة بـ 736 جنيها شهريا في 2017/2018.[7]

قد تظهر النتائج المعلنة تحسن في مستوى الفقر، ولكن من المفارقات الغريبة اعتماد مصر أن خط الفقر يشمل من يعيش بأقل من 857 جنيها شهريا أي ما يعادل 1.78 دولارًا في اليوم، في حين أن النسبة العالمية لخط الفقر بحسب البنك الدولي تشمل من يعيش بأقل من 3.2 دولارات يوميًا وخط الفقر المدقع 1.9 دولارا يوميا، وهو ما يظهر حجم المعاناة التي يعيش بها المواطن المصري، وعدم قدرة النتائج الرسمية على رفع واقع المعاناة الشعبية.

أما الأثرياء فقد ازدادوا ثراءً على حساب الفقراء، فحسب تقرير صادر عن مؤسسة نايت فرانك [8] للاستشارات العقارية، فإن مصر كان بها 740 شخصًا يمتلكون أكثر من 30 مليون دولارٍ عام 2014، وأصبح هذا الرقم 764 شخصًا في 2019، ومن المتوقع أن يصل إلى 1269 شخصًا في 2024. وبالإضافة إلى هؤلاء، فقد زاد عدد من يمتلكون أكثر من مليون دولار في مصر من نحو 45 ألف شخص سنة 2014، ليصل إلى أكثر من 57 ألف شخص في 2019، ومن المتوقع أن يصبح العدد 96 ألف شخص في 2024. وفي ظل غياب العدالة الاجتماعية وتكريس الفوارق الطبقية يُتوقع زيادة التوترات المجتمعية التي تؤثر على الاستقرار السياسي.[9]

[7] كلمة وزيرة التخطيط هالة السعيد، بمؤتمر "إعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019"، الرابط
[8] نايت فرانك، أين يعيش الأغنياء في العالم، الرابط
[9] إنتربرايز، ترجمة الدراسة الأصلية، الرابط

أعباء جديدة على المواطنين

استمر النظام في تمرير الحلول المتكلسة خلال أزمته الإقتصادية، فبعد التحفيز بـ100 مليار أثناء مواجهة فيروس كورونا[10]، لجأ النظام إلى الاقتراض من جديد من صندوق النقد الدولي مبلغ 7.9 مليار دولار، و1.9 مليار يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، ليتحمل المواطن تبعات قرارات النظام وحلوله التي ترهقه بأعباء جديدة.

لم يتوقف الأمر عند ذلك، فخلال النصف الثاني من العام أصدر النظام سَيلًا من القرارات التي أثرت على المصريين، فعلى سبيل المثال صدر:

- مشروع قانون "المساهمة التكافلية[11]" والذي يشمل خصم 1 %من مرتبات الموظفين، و0.5% من أصحاب المعاشات بداية من شهر يوليو 2020 لمدة عام قابل للزيادة. و تعديل قانون "رسم تنمية الموارد المالية للدولة" وتتضمن تلك التعديلات زيادة عددٍ من الرسوم مثل رسوم استخراج المحررات الرسمية من مصلحة الشهر العقاري و فرض رسوم جديدة على عقود الرياضيين، وأجهزة المحمول والإكسسوارات بنسبة 5%، وخدمات الإنترنت المقدمة للشركات والمنشآت، وذلك بواقع 2.5% من قيمة الفاتورة. و توقع وزير المالية أن يوفر القانون عائدات تقدر بعشرة مليار جنيه.
- قانون التصالح وما رافقه من عمليات هدم للمنازل، وقدر النظام عدد مخالفات المباني بأكثر من 3 مليون مخالفة.
- رغيف الخبز الذي يمس كل مواطن مصري، حيث أعلنت وزارة التموين تخفيض وزن رغيف الخبز من 110 جرامات إلى 90 جراما. كما أعلنت الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق في أغسطس زيادة أسعار تذاكر المترو إلى 5 جنيهات للرحلة التي تشمل 9 محطات بعد أن كانت 3 جنيهات فقط، وللرحلة التي تشمل 16 محطة إلى 7 جنيهات بدلًا من 5 جنيهات ، و10 جنيهات للرحلة التي تزيد عن 16 محطة بدلا من 7 جنيهات.
- فرض رسوم على الرسوب في الجامعة: حيث وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يختص بفرض رسوم على الطلاب الراسبين اعتبارًا من العام الدراسي 2021/2022. وحدد مشروع القانون الحد الأدنى والأقصى ليتراوح من 6 إلى 12 ألف جنيه لكليات الطب البشري وطب الأسنان، ومن 5 إلى 10 آلاف جنيه لكليات الهندسة والحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي والصيدلة والعلاج الطبيعي، ومن 4 إلى 8 آلاف جنيه لكليات الطب البيطري والزراعة والعلوم والتمريض، ومن 3 إلى 6 آلاف جنيه للكليات والمعاهد الأخرى.

[10] كلمة السيسي في 22 مارس 2020، الرابط
[11] نص القرارات من الجريدة الرسمية، عبر موقع المصري اليوم، الرابط

- زيادة الرسوم المقررة على المحاجر بدءًا من نهاية سبتمبر ليرتفع الترخيص السنوي من 120 ألف جنيه إلى 480 ألف جنيه، في حين نصت اللائحة التنفيذية لقانون المحاجر الجديد على زيادة القيمة الإيجارية والإتاوة السنوية بنسبة 740% للرخام، و670% للزلط، و300% للرمل الزجاجي، و747% للجرانيت، و360% للجبس.
- واقترحت الحكومة في 2020 تعديل القانون(203) [12]الخاص بشركات قطاع الأعمال، الذي ينص على توحيد الأجور، وسيؤدي تعديل اللوائح في حال اعتمادها إلى خفض إجمالي رواتب العاملين في شركات قطاع الأعمال من ما يوازي 2.1 مليار دولار إلى 1.4 مليار دولار حسب تقريرٍ لمركز البحوث والدراسات الاقتصادية.

أولًا: الاحتجاجات

عام آخر يمضي نحو مسار أكثر ظلامًا وظروف اقتصادية تزيد من عناء المواطنين وتدفعهم للمطالبة المستمرة بحقهم في حياة كريمة، شهد عام 2020 في بدايته هدوءًا من النظام محاولًا امتصاص غضب الجماهير وعدم تكرار مشهد سبتمبر 2019 ، وانتهى بقبضة أمنية طالت مئات المواطنين من بين محامين وصحفيين وأساتذة جامعة و أطباء وعُمال ، كما طالت القبضة الأمنية المواطنين في حملات عشوائية من بينهم الطلاب وربات البيوت، كرد فعل للنظام على خروج 295 احتجاجًا خلال العام.

1. الاحتجاجات الشعبية

تستمر الاحتجاجات الشعبية في صدارتها خلال عام 2020، حيث بلغت (192) احتجاجا بواقع 65% من إجمالي عدد الاحتجاجات، وتصدرت الاحتجاجات المطالبة بإسقاط السيسي والتي وصلت ذروتها بين 19 و 27 ستمبر 2020 بواقع 90 احتجاجا بما يقدر بـ 31% من إجمالي الاحتجاجات الشعبية، والتي شهدت تطورًا ملحوظًا في سلوك الجماهير التي اشتبكت مع قوات الشرطة .

ومنذ شهر مايو الماضي عادت للمشهد من جديد حملات الإزلة و ما يتبعها من اشتباكات بين قوات الشرطة بعد أن كانت لا تُذكر في بداية العام، بلغت الاحتجاجات الرافضة للتهجير القسرى 37 احتجاجًا ، ولم يكن إسقاط السيسي ورفض التهجير القسري هي مطالب الاحتجاجات الشعبية فقط، كان لجائحة فيروس كورونا حضور في المشهد فكانت البداية باحتجاجات العائدين من الكويت رفضًا للحجر الصحي واعتراضًا على سوء الخدمة فيه وغلاء سعره، فيما احتج آخرون في فندق المطار وحجر مرسى علم، بجانب احتجاجات العالقين خارج مصر في (ميناء ضبا بالسعودية، والكويت، وتشاد، والسودان، ولبنان، وبنغلاديش، ودول أخرى) مطالبين الحكومة والسيسي بإعادتهم لمصر أُسوةً ببقية دول العالم وتعاملهم مع مواطنيهم خلال الجائحة.

[12] نص التعديلات، نقلا عن موقع الموجز السياسي، الرابط

ودشنت أسرة علاء عبد الفتاح وقفة احتجاجية أمام مجلس الدولة للمطالبة بالإفراج عنه في ظل تفشي كورونا داخل السجون، واعتصمت دكتورة ليلى سويف والدة علاء عبد الفتاح أمام سجن طره لاحقًا؛ مطالبة بالإفراج عنه. فيما احتج عشرات الأهالي بثلاث محافظات رافضين دفن مواطنين توفوا إثر إصابتهم بكورونا، واعترض بعض سكان قرية الهياتم بالمحلة الكبرى على حظر التجول المفروض عليهم. وفي السياق ذاته خرج الأهالي في خمس احتجاجات ضد وزارة الصحة في محافظتي القاهرة والشرقية، مطالبين بالعلاج، وعمل مسحات كورونا، وأخذ موعد للعمليات العاجلة.

فقدان الثقة في الحكومة

استعرض معهد واشنطن [13]نتائج استطلاع رأي أجراه داخل مصر في يونيو 2020 تراجعًا كبيرًا في معدل ثقة المصريين بالحكومة، حيث إن 75% من عينة الدراسة تعتبر أن الحكومة لا تبذل ما يكفي من الجهد بهدف تأمين الرعاية الصحية والطبية خلال تفشي جائحة كورونا مصر.

لم يكن التعامل مع الوباء هو ملف الانتقاد الوحيد الذي يأخذه المصريون على الحكومة والنظام السياسي، فيَعتَبر 59% أن حكومة السيسي لا تبذل ما يكفي من الجهد في الحفاظ على القانون والنظام في أماكننا العامة. كذلك 64% يرون فشل النظام في مكافحة التطرف الديني، هذا بخلاف ما يزيد على 68% يعتبرون أن الحكومة لا تهتم بالرأي العام في سياستها.

[13] معهد واشنطن، اهتمامات الشعب المصري، 26 يونيو 2020، الرابط

وفي السياق ذاته نشر مركز بصيرة [14]نتائج استطلاع نهاية عام 2019 حول درجة رضا المصريين عن بعض الملفات الحكومية، منها ملفات الأسعار، وتوفير فرص عمل، ومستوى معيشة محدودي الدخل، وقد حصلت على درجات منخفضة في تقييم المواطنين لأداء الحكومة فيها، وهو ما يعكس الأزمات التي يشعر بها المجتمع والحالة الاقتصادية المتردية،بالإضافة إلى الأعباء الجديدة التي أقرها نظام السيسي خلال النصف الثاني من العام.

وهو ما جاء متوافقًا مع استطلاع رأي أجرته مؤسسة الأبحاث والاستقصاء التركية "أريدا سورفيه[15]" خلال شهر أغسطس 2020، حيث أظهرت النتائج أن غالبية المصريين لا يشعرون بالراحة من السياسة الاقتصادية التي يديرها نظام السيسي، حيث يرى 53.6% من العنية أن النظام الحاكم يصرف موارده وفق مصالحه الفردية، مقابل 38.1% أجابوا بأن الموارد يتم تقاسمها مع الشعب، بينما رأى 8.3% أن الموارد الاقتصادية لمصر تحت تصرّف الغرب.

فلم يغب البعد الاقتصادي في دوافع الاحتجاجات التي بلغت 21% من إجمالي عدد الاحتجاجات خلال العام بـ61 احتجاجًا، فخرجت الأهالي بحي الأسمرات يرفضون دفع فاتورة الكهرباء. وببورسعيد خرجت ربات البيوت والنساء العاملات بميناء بورسيعد أمام بيت المحافظ مطالبين بعودة بطاقات الاستيراد مرة أخرى التي تسمح لهم بالعمل .وخرج أصحاب المعاشات في المنصورة و البحيرة وسيناء مطالبين الحكومة بالتدخل .

وعلى صعيد آخر، بمطالب خدمية ، طالب أهالي مركز فاقوس بالشرقية بفتح مركز بريد، بينما قام أهالي قرية بحر البقر بالشرقية بقطع الطريق الرئيسي للقرية نتيجة غرق منازلهم بسبب انفجار أنبوب المياه الرئيسي للقرية مطالبين بتدخل الحكومة.

ورفض مئات من سكان مدينتي والشروق والتجمع الخامس وبدر والرحاب دفع كارتة طريق السويس، وكذلك احتج أولياء أمور طلاب مدرسة "الملك فهد" بمدينة نصر على نقل إدارة غرب التعليمية داخل مجمع الملك فهد. واحتج أعضاء نادي الجزيرة بالقاهرة بسبب استغلال نفوذ أحد أبناء الإدارة و اعتدائه على عضو من أعضاء النادي.

اهتمام الجماهير بالحياة السياسية

وفيما يخص متابعة الشأن السياسي الداخلي المصري، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (حكومي)[16] نتائج استطلاع قد أجراه قبيل تشكيل مجلس الشيوخ، أظهرت النتائج أن 53% لا يعرفون بقرب تشكيل مجلس

[14] مركز بصيرة، الرضا عن الأداء العام، سبتمبر 2019، الرابط

15 يني شفق، نتائج استطلاع رأي أجرته مؤسسة الأبحاث والاستقصاء التركية "أريدا سورفيه، الرابط

[16] جريدة الأهرام ، نقلا عن المركز القومي للبحوث، الرابط

الشيوخ الجديد، وأجابت الأغلبية بمعرفة قرب الانتخابات البرلمانية، وهو ما فسره المركز بكثرة التنويهات الرسيمة و الغير رسمية بموعد الانتخابات.

فيما نشر مركز بصيرة[17]، نتائج استطلاع أجراه خلال شهر يناير 2020، تشير النتائج إلى أن 24% فقط من المصريين هم من عرفوا بحدوث تعديلٍ وزاريٍّ في شهر ديسمبر الماضي، بينما 8% ذكروا تعديلًا وزاريًّا قديمًا، و68% قالوا إنهم لا يعرفون متى حدث آخر تعديل وزاري في مصر.

ويُذكر حدوث احتجاجات في كل من أوسيم ، سوهاج، الدقهلية وجنوب سيناء رافضين تزوير النتائج لصالح مرشح حزب مستقبل وطن، وفي شبين القناطر منع الأهالي أحدَ المرشحين من استخدام المسجد لعمل دعايا لنفسه وطردوه خارج المسجد، فأكدت الاحتجاجات نتائج الاستطلاعات والتي تحدثت عن مجرد المعرفة بانتخابات مجلس الشعب فقط.

<u>الرضا عن نظام السيسي</u>

وفق النتائج التي نشرتها جريدة يني شفق التركية عن مؤسسة البحوث التركية "أريدا سورفيه" كشفت أن 41.6% ممن شاركوا بالاستطلاع غير راضين عن النظام الحاكم، بينما أجاب 40.1% بـ نعم، و18.4% بـ متردّد. وعن سؤال العينة حول "لو حدثت انتخابات ديمقراطية في البلاد فهل ستعطي صوتك للنظام الحاكم؟"، ردّ 48.5% بـ لا، و35% نعم، مقابل 16.5% متردد.

وعلى صعيد آخر، أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن الغالبية الكبرى من المشاركين لا يرون أنهم يعيشون في مناخ حر داخل مصر، حيث أجاب 53.6% بأن مصر لا توجد بها حرية تعبير عن الرأي، مقابل 37.3% قالوا نعم، و9.1% متردد. ولكن انخفضت النسبة عند سؤال العينة حول المشاركة في حركة سياسية تدعو للديمقراطية داخل مصر، حيث أجاب أجاب 38% بـ لا، مقابل 30.3% نعم، و31.7% متردد. و جاءت احتجاجات 20 سبتمبر لتؤكد ذلك ، بخروج عشرات الاحتجاجات مطالبةً بإسقاط السيسي .

<u>احتجاجات 20 ستمبر 2020</u>

يبدو أننا أصبحنا أمام موجة احتجاجية جديدة تضاف إلى المشاهد المفصلية التي تؤثر في المشهد الاحتجاجي، فأصبح 20 سبتمبر من كل عام يبعث آمالَ تغيرٍ وحرية في الشارع المصري، مع تخوفات من النظام وزيادة في القبضة الأمنية وإحكام السيطرة.

[17] مركز بصيرة، التعديل الوزاري الجديد ، يناير 2020، الرابط

فانطلقت دعواتٌ للاحتجاج في 20 سبتمبر من المقاول محمد على، وهو ما تزامن مع حالة من السخط في الشارع المصري نتيجة قرارات اتخذتها الحكومة خلال الأشهر الثلاثة السابقة أبرزها قانون التصالح مع مخالفات البناء، ورفع سعر تذكرة المترو، وخفض حجم رغيف العيش، مست القرارات الأخيرة طبقات اجتماعية مختلفة، نتج عنها تفاعلٌ كبير مع الاحتجاجات غلب على المشاركين فيها طابع البساطة وغياب البعد التنظيمي.

غابت الاحتجاجات عن الميادين والشوارع الرئيسة أو بقلب القاهرة، وكانت قرى محافظة الجيزة هى مركز الاحتجاجات، و من الملاحظ أن محافظة الجيزة من أكثر الأماكن التي عانت من حملات الإزالة، بالإضافة إلى تصريحات وزارة القوى العاملة، وتعليقٍ للإعلامي أحمد موسى أن الجيزة بها العديد من العمالة المؤقتة والتي تعمل باليومية، والذين بدورهم تأثروا جراء جائحة كورونا وهو ما دفعهم للخروج في تلك الاحتجاجات .

بلغت الاحتجاجات خلال فترة من 19 إلى 27 سبتمبر الـ(90) احتجاجًا، وتميزت بسرعتها فلا تستمر لأوقات طويلة، فضلًا عن المشاركة المحدودة في معظم الاحتجاجات فلم تتجاوز أعداد المشاركين في الاحتجاجات العشرات في أغلبها، وظهورٍ لافت للأطفال والمراهقين في الاحتجاجات.

تعاملت قوات الشرطة بهدوء مع الاحتجاجات في بدايتها، فكان أغلب التعامل كرًّا و فرًّا، وفض الاحتجاجات بقنابل الغاز المسيل للدموع، والخرطوش في أضيق الحدود، فضلًا عن صعوبة دخول قوات الشرطة في أماكن الاحتجاجات كونها داخل القرى والشوارع الداخلية التي يصعب عليهم التحرك خلالها، ومع استمرارية خروج الاحتجاجات احتدت الشرطة في التعامل، فقُتِل متظاهرٌ على الأقل واعتُقِل المئات، وتميز المشاركون في الاحتجاجات بمواجهتم للشرطة وحرقهم بعض سيارات الشرطة، وقطع الطرق، فلم يكن الهروب هو الحل الأول للمحتجين.

قانون التصالح، وحملات الإزالة

بدأ العام بتصدى المئات من أهالي قرية بهجات بالزقازيق خلال شهر يناير أثناء قيام الشرطة بتنفيذ حكم قضائي باسترداد أراضٍ مملوكة للدولة وهو ما نفاه الأهالي بوثائق تؤكد ملكيتهم للأراضي من 80 عام، وأكدوا على عدم معرفتهم بالحكم القضائي، وتُعد تلك حالة الاعتداء الصريحة خلال الخمسة أشهر الأولى في إطار متابعة حملات الإزالة والتهجير القسري.

وعلى العكس نفت محافظة قنا ما تردد من أنباء حول تهجير الحكومة لأهالي مدينتَي قوص ونقادة خلال شهر فبراير، حيث أوضحت فى تقرير رصد الشائعات التابع لمركز دعم اتخاذ القرار برئاسة الوزراء أنه قد تم البدء في صرف التعويضات المتفق عليها مع ممثلي أهالي المدينتين قبل البدء في إجراءات الإزالة لتنفيذ المشروع.

ثم جاء قانون التصالح وما رافقه من عمليات هدم للمنازل ليعيد للمشهد من جديد حوادث الاحتكاك بين المواطنين وقوات الشرطة التي توقفت مع تراجع حملات الإزالة خلال الفترة من سبتمبر 2019 إلى مايو 2020 لتعود مجددا مع حديث السيسي عن قانون التصالح. إذ صرح خلال خطابة في 29 أغسطس، عن عدم رغبة أجهزة الدولة في تطبيق القانون خشية زيادة الغضب الشعبي ، فخاطب السيسي بشكل صريح المحافظين ومديري الأمن قائلا : (من سيقول منكم إن عمليات الإزالة رأيٌ عام ولن يقدر على تنفيذها أو يخاف من القيام بها يقول كده ويسيب منصبه إنما من يسكت فمعناه إنه موافق، وعليه أن ينفذ الأوامر).

وعلى مدار النصف الثاني من العام لم تهدأ الاحتجاجات ومواجهة الأهالي لحملات الإزالة، ورفض قانون التصالح، فخرجت الاحتجاجات خلال شهر يوليو في المطرية، والهرم ، واشتبك أهالي حي الصيادين بالدقهلية مع قوات الداخلية، وخلال شهر أغسطس عاد أهالى حي الصيادين مرة اخرى، ومواجهات أخرى في القليوبية، وخلال شهر سبتمبر خرج المئات في القاهرة، والجيزة ، والإسكندرية ، والغربية، والشرقية، و احتج الأهالي في محافظتي الإسكندرية وشمال سيناء خلال شهر أكتوبر، وهو ما تكرر في نوفمبر.

يمس الأمر وترا جوهريا لدى المواطنين، فهدم المنزل دون تقديم سكن بديل أو الإجبار على دفع غرامات باهظة أمر يستثير حنق المواطن الذي لم يعد لديه ما يخسره، وهو ما يدفعه للتصدي لحملات الإزالة. فتصدى الأهالي لحملات الإزالة في 37 احتجاجًا في أغلب محافظات مصر، باشتباكات أحيانا وتظاهرات و منع لاستكمال أعمال الإزلة .

2. الاحتجاجات العمالية

حاول النظام خلال عام 2020 معالجة الأخطاء التي ارتكبها مع العمال خلال العام الماضي، فبعد تعنت خلال 2019 من رفض مطالب العمال، وتدخل قوات الشرطة بفض الاحتجاجات و اعتقال العمال ، وما نتج عنه من غضب وتراكم في الأزمات ساهمت في شحن المجتمع ضد النظام، ما كان للنظام إلا أن يستدرك أخطاءه، ويحاول امتصاص أزمات العمال، فكان لوزارة القوى العاملة دور هام خلال النصف الأول من 2020 في حل معظم أزمات العمال، بإشراف مباشر من مكتب وزير القوى العاملة لأغلب الاحتجاجات العمالية.

لكن بعد تفشي فيروس كورونا تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وهو أكثر ما يمس العمال نظرًا لمعاناتهم المستمرة، حاول النظام الخروج بأقل الخسائر من الجائحة، ومع كثرة الاحتجاجات و الأزمات أصبح دور وزارة القوى العاملة يتلاشى تدرجيًّا حتى اختفى بنهاية العام.

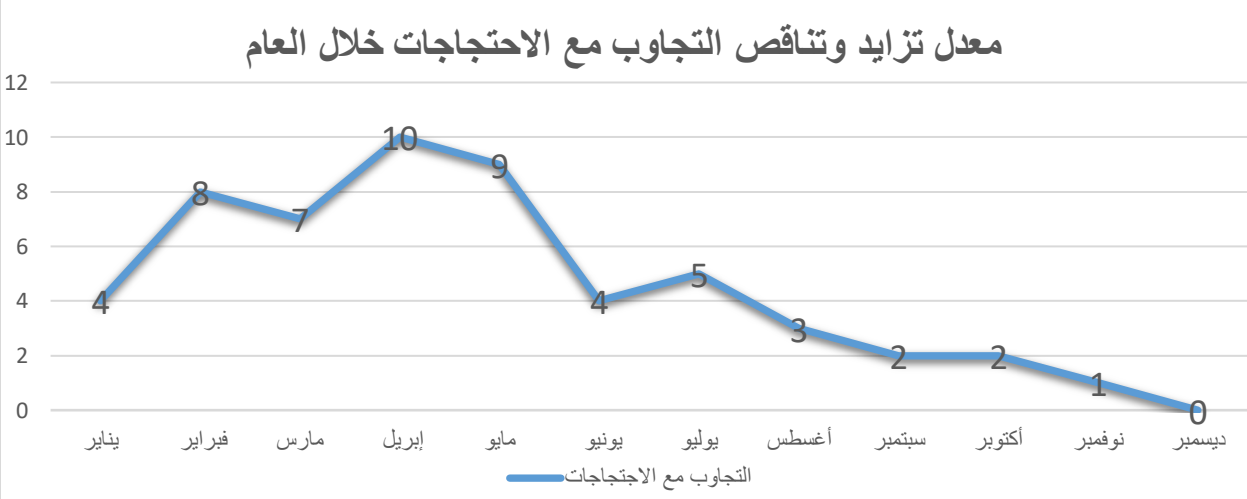

بلغت الاحتجاجات العمالية 61 احتجاجًا بواقع 21% من إجمالي عدد الاحتجاجات خلال عام 2020، وكان أهم المطالب التي نادى بها العمال هي الرواتب والمستحقات المتأخرة، وطالب البعض بتثبيت عقودهم، ورفض الفصل التعسفي. فضلًا عن احتجاجات العمال أثناء تفشي جائحة كورونا، خوفًا من المرض تارة ومطالبة بالرواتب التي لا تُصرف بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد تارةأخرى.

ارتكزت الإضرابات في كل من مصانع (طنطا للكتان، الضحى للتعدين، قنديل بالبدرشين، غزل كفر الدوار، ومصنع ملابس بالمنطقة الصناعية، إيجيبت بالجيزة، و ميرلا تكستايل للغزل والنسيج، والشركة الوطنية للصناعات الحديدية، تي سي للملابس، كازارين، فيلوستي جينز، ومصر للغزل والنسيج، وكفر الدوار للغزل والنسيج) فطالبوا برواتبهم ومستحقاتهم المتأخرة، و اعتصم عمال مصانع (المصرية للغزل بالسادات، الإسلامية للكارتون) للمطالب ذاتها. وفيما يخص قطاع النقل ، أضرب عمال وسائقي شرق الدلتا للنقل عن العمل في أربع محافظات.

وخرجت تظاهرات في كل من مصنع (سكر جرجا، ومصنع شركة بوليفار، بالإضافة إلى عمال وسائقي النقل العام، وعمال سيتا) مطالبين بصرف رواتبهم ، وطالبت احتجاجات أخرى بتخفيف العمل وإيقافه بسبب تفشي كورونا في مصانع المنطقة الاستثمارية ببورسعيد، وبعض مواقع الإنشاءات في العاصمة الإدارية الجديدة، فضلًا عن خروج عمال مصنع أوراسكوم مطالبين بتخفيف العمل عقب تصريحات رجل الأعمال نجيب ساويرس الرافضة لإيقاف العمل بسبب فيروس كورونا.

وخرجت احتجاجات في قطاع الكهرباء ومواد البناء، حيث أضرب عمال مصانع (الشركة العربية للكابلات الكهربائية، شركة مصر إليكتريك لتصنيع اللمبات، شركة الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية، وشركة كريازي للأدوات الكهربية). واحتجاجات أخرى في قطاعات مختلفة مثل عمال مصنع طيبة للكارتون، وعمال شركة ساسكو للأدوات المكتبية، وعمال جمعية 6 إكتوبر، ومصنع ميجا للزجاج، وسماد طلخا؛ مطالبين بمستحقاتهم المتأخرة.

الفساد في الدوائر الحكومية

عقب القبض على رئيس مصلحة الضرائب على خلفية اتهامات بتلقي رشوة في نهاية عام 2019 ، أجرت شبكة "البارومتر العربي"[18] بحثًا عن نظرة المصريين للفساد و الرشوة للحصول على الخدمات التي توفرها الدولة وهي

[18] البارومتر العربي ، استطلاع"غالبية المصريين يعتقدون أن الرشوة ضرورية للحصول على خدمات"، الرابط

الصحة والتعليم. وأظهرت النتائج التي نُشرت في يناير 2020 أن 69% من المصريين يرون أن الرشوة ضرورية لتلقي الخدمات الحكومية خاصة الخدمات الصحية. وفي الوقت نفسه لا تتجاوز نسبة من يشعرون بالرضا حيال مستوى هذه الخدمة 36%. فيما يرى 60 % من المصريين أن الرشاوى ضرورية للحصول على خدمات تعليمية أفضل.

وهو ما أكدته الاحتجاجات خلال شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر فخرجت احتجاجات لصنايعية الحرفيين بالإسكندرية يستغيثون لسحب مياه الأمطار التي تسببت في وقف أشغالهم، ذاكرين أن العاملين بالحي لا يريدون العمل بدون مقابل، مؤكدين أن حياتهم متوقفة ولا يقدرون على كسب قوت يومهم، وهو ما ذكره سائقي ميناء الإسكندرية عن حجم الرشاوى، والإتاوات التي تفرض عليهم من أمناء الشرطة، وعدم وجود خدمات؛ مطالبين السيسي بالتدخل .

تنوعت طرق احتجاج العمال خلال العام بين وقفات احتجاجية، واعتصامات، و إضرابات عن العمل في القطاعين الخاص والعام، فبلغ عدد الاحتجاجات في القطاع الخاص 37 احتجاجًا بواقع 61% من الاحتجاجات العمالية، وبلغت الاحتجاجات في القطاع العام (الحكومي) 24 احتجاجًا بواقع 39% من إجمالي عدد الاحتجاجات العمالية.

وارتكزت الاحتجاجات العمالية بشكل أساسي بقطاع الغزل والنسيج الذي بلغت الاحتجاجات فيه 24 احتجاجًا بواقع 40% من إجمالي الاحتجاجات العمالية، بالإضافة إلى قطاعات البناء، والتعدين، والخدمات الفندقية، وقطاعات أخرى.

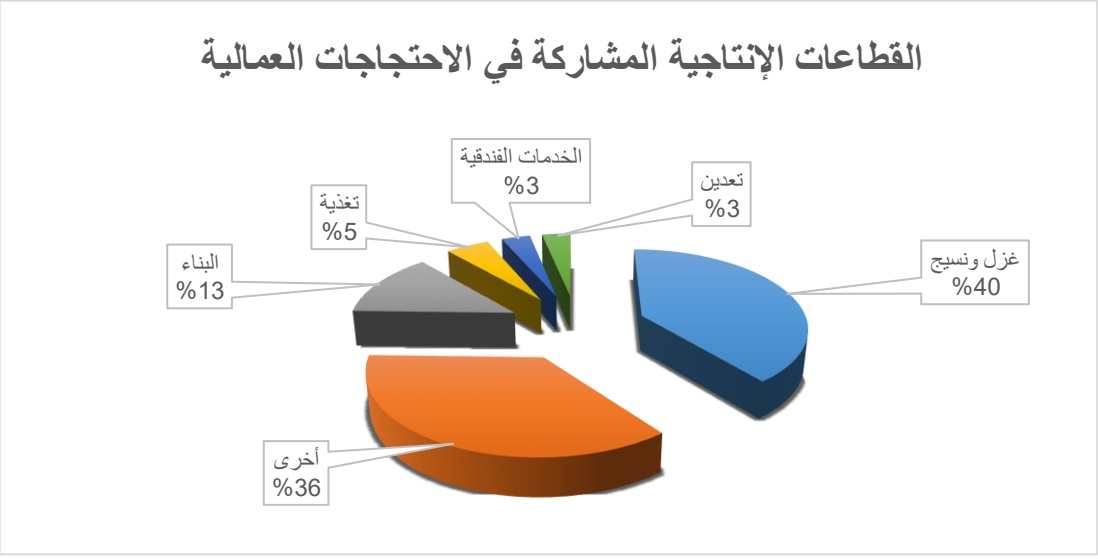

3. الاحتجاجات النقابية والمهنية

احتلت الاحتجاجات النقابية والمهنية المرتبة الثالثة في عدد الاحتجاجات خلال العام، فبلغت الاحتجاجات 39 احتجاجًا بنسبة 13% من إجمالي عدد الاحتجاجات، وجاءت البداية بأزمات الفرق الطبية ونقابة الأطباء مطالبين بإقالة الوزيرة على خلفية وفاة ثلاث طبيبات بحادث ميكروباص المنيا أثناء ذهابهم للتكليف الإجباري، وطالبت النقابة بإقالة الوزيرة بسبب تعنت الوزارة المستمر مع الأطباء فيما يخص المعايير الخاصة بالتكليف وموقعها الجغرافي للأطباء.

استمرت أزمات الفرق الطبية، وفرق التمريض طيلة العام خاصة مع تفشي جائحة كورونا مع نقص الأدوات والمستلزمات الطبية و عدم إجراء مسحات PCR للفرق الطبية بالمستشفيات خاصة مراكز العزل منها، وهم المواجهون في المقام الأول لحاملي الفيروس، مطالبين وزارة الصحة والحكومة بالتدخل، فضلًا عن مطالبة البعض بإقالة وزيرة الصحة هالة زايد.

بلغت أزمة الأطباء ذُروتها بعد وفاة الطبيب وليد يحيى إثر إصابته بفيروس كورونا أثناء مخالطته لمرضى في مستشفى المنيرة , وتصاعدت أزمة الأطباء مع الوزارة وهدد بعض الأطباء بالاستقالة والتوقف عن العمل، وخرجت العديد من الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي تضامنًا مع نقابة الأطباء، مطالبين الحكومة بالتدخل.

ومن ثم تدخل السيسي وحكومته لاحتواء الأزمة بإصدار مجموعة من القرارات، بالتزامن مع ارتفاع عدد الوفيات من الأطباء إلى 93 حالة حتى نهاية يونيو، وتجاوزت الـ 200 طبيبٍ على الأقل بحلول ديسمبر، فقررت الحكومة بعد جلسة جمعت رئيس الوزراء بنقيب الأطباء لاحتواء الأزمة خلال شهر يونيو .

شملت القرارات موافقة مجلس الوزراء على رفع سن المعاش لأعضاء المهن الطبية من أطباء وتمريض إلى 65 عامًا بدلًا من 60 عاما ، رفع مكافأة أطباء الامتياز من 400 إلى 2200 جنيه شهريا، توفير الدعم والحماية والأدوات الطبية والوقائية للأطباء، معاملة شهداء الأطقم الطبية كشهداء الشرطة والجيش ، تأسيس صندوق للمخاطر لأصحاب المهن الطبية، وتوفير دور كامل في كل مستشفى لعزل الأطقم الطبية و إجراء مسحات PCR بشكل دوري.

وبعيدًا عن القطاع الصحي احتج العاملون بنادي الزمالك وحكام الدوري الممتاز، مطالبين بصرف رواتبهم ومستحقاتهم المتأخرة، بالإضافة إلى اعتذارات من مئات المعلمين عن مراقبة لجان الثانوية العامة خوفًا من الإصابة بفيروس كورونا.

وخلال النصف الثاني من العام تصاعدت أزمة جديدة بين وزارة القوى العاملة و الشركات القابضة، بعد مقترح اللائحة الجديدة التي يريد الوزير تمريرها على شركات قطاع الأعمال، والتي تحرم أهالي العاملين من الرعاية الصحية

الإضافية ، وحرمانهم من المزايا العينية مثل المصايف والحج والعمرة ووثائق التأمين الجماعي، وإلغاء بعض صناديق المعاشات، فضلًا عن خفض الرواتب الذي قد يصل إلى 40% على حد وصف الموظفين.

تعديلات اللوائح المقترحة بالشركات أشعلت غضب العاملين بالشركات القابضة للغزل والنسيج، والنقل البحري، والسياحة والفنادق، والأدوية والمستلزمات الطبية، وكذلك القابضة للصناعات الكيميائية، والتأمينات، والصناعات المعدنية، والتشييد والتعمير، ودفعهم للخروج في احتجاجات والإضراب عن العمل ضد اللائحة الجديدة.

علاوة على ذلك مارأيناه من تنسيقٍ بين موظفي شركة مصر للتأمين على مستوى الجمهرية للاحتجاج والإضراب عن العمل حتى لا تطبق اللائحة الجديدة، وواجه الموظفون تهديدات من الإدارة العامة بخروج الاحتجاجات خارج المبنى أو خروج مقاطع فيديو، وتهديدهم بالاعتقال وهو ما حدث بالفعل لبعضهم، وحكمت محكمة طوارئ أمن الدولة في السويس في 28 أكتوبر، بسجن 20 عاملًا و6 أعضاء بنقابة العاملين في الشركة الوطنية للصناعات الحديدية لمدة عام مع غرامة قدرها 30 ألف جنيه وكفالة ألف جنيه لكل منهم، بتهمة التحريض على الإضراب.

وظهر المحامون خلال العام عبر تنظيم احتجاجات أمام النقابة العامة بالقاهرة وبعض النقابات الفرعية خلال شهري سبتمبر ونوفمبر، ضد نقيب المحامين "رجائي عطية"، وقانون ضريبة القيمة المضافة على دخول المحامين، ومن ثم تواصل نقيب المحامين مع الحكومة ممثلة فى وزير المالية للتوصل إلى حل مناسب.

وناشد رجائي مجلس النواب بتعديل القانون وإلغاء الضريبة عن المحامين باعتبارهم يقدمون خدمة للمحتاج أسوة بالأطباء المعافين من تلك الضريبة، لافتًا إلى أن أحوال كثير من المواطنين صعبة وبعضهم لا يستطيع دفع الأتعاب، وأكد أن هناك أكثر من 300 ألف محامى متضررون بشدة من تطبيق الضريبة.

لم يكن ذلك الحضور الأول للمحاميين بل شهدت النقابة في شهر مارس اشتباكات بين العشرات من أنصار سامح عاشور ورجائي عطية قبيل إعلان نتيجة انتخابات نقابة المحامين، واتهم أنصار رجائي أنصارَ عاشور بمحاولة التلاعب بالنتائج المحسومة لرجائي على حد وصفهم، والذي أعلنت اللجنة فوزه بالانتخابات فيما بعد.

4. إلى أين وصلت حرية التعبير خلال 2020؟

يستمر النظام المصري في سياسته القمعية، وقبضته الأمنية على معارضيه، مع التفريق في طرق التعامل معهم على حسب تصنيف النظام لفعل المعارض، وطبيعة ما قام به وما يستحقه من عقاب من وجهة نظر النظام، مع الوضع في الحسبان التوقيت الذي احتج فيه المعارض، أو ما قام به من فعلٍ يقلق النظام.

فيما يصنف النظام معارضيه السياسيين إلى عدة أقسام، منهم من يعارض من داخل إطار النظام، ومنهم من يعارض السيسي بشكل صريح، وعلى كل الأحوال لا يقبل السيسي بأي خطر أو تهديد لاستقراره، علاوة على ذلك استمراره في تقنين القمع عبر قرارات وقوانين يَأخذ الموافقة عليا من البرلمان .

وعلى الصعيد المجتمعي اختلفت سياسة النظام خلال 2020 في بدايتها كان التعامل هادئًا ، فلم تتعامل قوات الشرطة مع محتجين سوى مرات قليلة، بالاعتقال تارة والتهديد تارة أخرى، و خلال النصف الثاني من العام خرجت العشرات من الاحتجاجات، والتي أزعجت النظام فتغيرت السياسة كليًّا حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، فبلغت الاعتداءات 42 اعتداءً خلال العام.

لكن استمرت سياسة النظام بالنسبة لوسائل التواصل الاجتماعي طيلة العام، وهي السيطرة على التدفق الكبير للمعلومات عبر اعتقال صحفيين وأطباء صنفهم النظام بمثيرى بلبلة، واعتقال مشاهير لخروجهم عن أخلاق المجتمع، وآخرين بتهم تتعلق بازدراء الدين الإسلامي.

- كيف يعتدي النظام على المحتجين، ومتى كانت ذروة الاعتداءات؟

بلغ عدد الاعتداءات خلال العام 42 اعتداءً، وجاء في مقدمة طرق الاعتداء فض الاحتجاجات و الضرب الذي بلغ 23 حالة، ثم جاءت الاعتقالات في المرتبة الثانية بـ 12 حالة ، ثم القتل والتهديد بثلاث حالات لكل منهم، والدهس بحالة واحدة عن طريق الخطأ خلال حملة إزالة . وبمتابعة منحنى الاعتداءات نجد أن بداية العام كانت مستقرة حتى بداية النصف الثاني منه ، وبلغت أقصاها خلال سبتمبر الذي شهد ذروة الاحتجاجات هو الآخر.

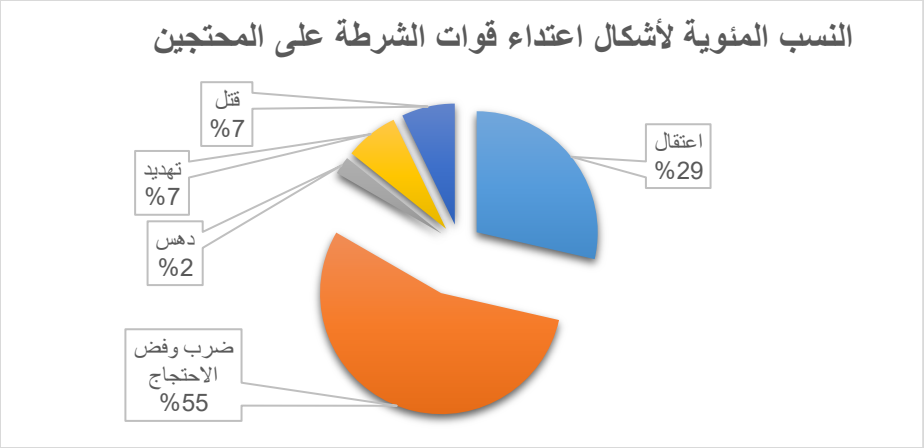

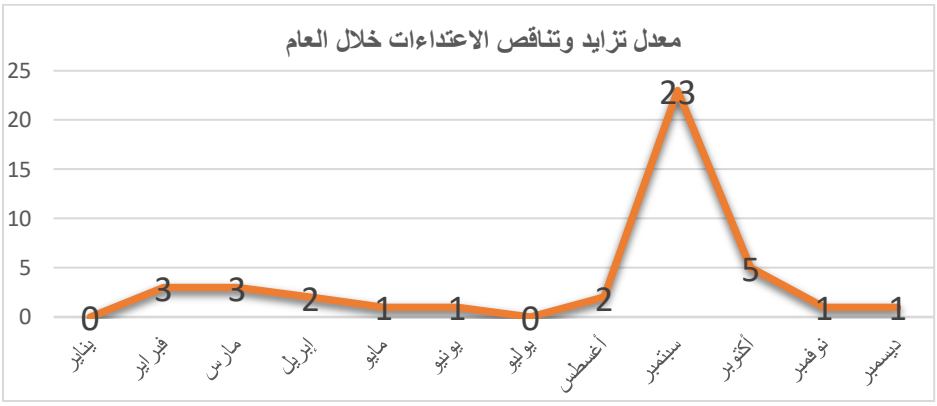

اعتمد النظام على احتواء أية مطالب غير سياسية، ولا تمس أمن النظام، فيما يستمر النظام في استخدام العنف والسطوة الأمنية في ملاحقة المعارضين السياسيين، لكن خلال شهر سبتمبر هددت الاحتجاجات استقرار النظام من جديد فلم يعد أمام قوات الشرطة سوى قمع المجماهير واعتقال قرابة الـ4000 على خلفية الاحتجاجات، ومقتل اثنين على الأقل، فضلًا عن قانون التصالح الذي جعل قوات الشرطة في مواجهة المواطنين مرة أخرى، وهو ما لم يكن على رغبة وزارة الداخلية، فعنَّف السيسي مديري الأمن والمحافظين وهدد بنزول الجيش آنذاك.

- اعتقالات حزبية

قرابة الـ25 من قيادات حزبية وسياسية في السجون شارك بعضهم في احتجاجات 30 يونيو 2013, و آخرون معترفون بالنظام، بين رئيس حزب , ونواب رؤساء أحزاب, ورؤساء لجان ,وأمانات وأعضاء من أحزاب الدستور و التحالف الشعبي و المصري الديموقراطي وتيار الكرامة و مصر القوية ، هذا بخلاف أعضاء لأحزاب معروفة بتأييدها للسلطة مثل حزب التجمع اليساري.

وهو ما يعانيه عشرات الشباب من أعضاء حزب العيش والحرية - تحت التأسيس- فبمجرد سعيهم لتكوين حزب عانوا من السجن مرات متتالية، ويقبع حاليًا عددٌ منهم خلف القضبان، والتهمة نشاطهم السياسي. وجاءت موجات الاعتقالات قبيل 25 يناير 2020 على خلفيات متعلقة بحملة الأمل التي كانت تسعى لتنظيم المعارضة والاستعداد للانتخابات البرلمانية في 2020، وأيضًا جاء اعتقال البعض على خلفية احتجاجات 20سبتمبر 2019.

- اعتقالات الأطباء

وثقت منظمة "العفو الدولية"، اعتقال 9 من الأطقم الطبية بين شهري مارس ويونيو بسبب تعليقات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي وإعرابهم عن آرائهم علانيةً وترهيب البعض منهم، وتم الكشف عن 6 أسماء فقط وهم:

1. الطبيبة آلاء شعبان حميدة – طبيبة نساء - اعتُقِلت من مكتب عميد الكلية لإبلاغها عن حالة كورونا.
2. الطبيب هاني بكر كحيل - أخصائي رمد وعيون - اعتُقل من عيادته لتحذيره من نوعية الكمامات التي يستخدمها الأطباء.
3. الطبيب أحمد صبرة إبراهيم – أستاذ أمراض نساء – اعتُقل من عيادته لمهاجمة الحكومة بسبب إرسال كمامات للدول الأخرى.
4. الطبيب إبراهيم بديوي - طبيب جراح بمستشفى المطرية - السبب مجهول .
5. الطبيب محمد حامد محمود – طبيب عظام بمستشفى ناصر اعتُقل من منزل أخيه .
6. الدكتور محمد الفوال – مدرس بكلية طب الزقازيق – اعتقل من نقابة الأطباء لمطالبته رئيس الوزراء بالاعتذار عن إساءته .
7. الطبيب النقابي أحمد صفوت – اعتُقل من أمام نقابة الأطباء لمطالبته رئيس الوزراء بالاعتذار عن إساءته .

- اعتقالات السوشيال ميديا

1- اعتقلت قوات الأمن الطالب "باتريك جورج"، يوم 7 فبراير 2020، من مطار القاهرة لدى عودته من إيطاليا حيث يدرس الماجستير في جامعة بولونيا، بتهمة إشاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها تكدير السلم المجتمعي.

2- إخلاء سبيل الناشط السياسي "شادي أبو زيد" مراسل برنامج أبلة فاهيتا في شهر فبراير، وتم اتهام شادي في القضية رقم 621 لسنة 2018 حصر أمن دولة، وبعد مرور أسبوع ظهر "شادي" في نيابة أمن الدولة للتحقيق معه في قضية جديدة.

3- اعتقال أخوي المعارض "عبد الله الشريف" واقتحمت قوات الأمن منزل والديه بالإسكندرية واعتقلت أخويه عمرو وأحمد الشريف فضلًا عن حملاتٍ على مواقع التواصل لمهاجمته، بعد نشره حلقة بعنوان (الاختيار) تتضمن فيديو لضابط جيشٍ يُمثِّل بجثة مدنيٍّ من أهالي سيناء .

4- القبض على طالبة جامعة القاهرة كلية الآثار "حنين حسام" في شهر أبريل،و "مودة الأدهم"، بتهمة بث فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، "تحرض فيه على الفسق والفجور". وتم الإفراج عنهما بكفالة 10 آلاف جنيه في شهر يونيو.

5- القبض على "سما المصري" في شهر أبريل، بعد بلاغ مقدم ضدها من مقدمة البرامج "ريهام سعيد"، تتهم "سما"، بنشر الرزيلة والسب والقذف. ومؤخرًا في يونيو تم الحكم عليها بـ3 سنوات وغرامة 300 ألف جنيه.

6- القبض على فتاة في العقد الثاني تُدعى "منة عبد العزيز"، تقول إنها تعرضت للاغتصاب والضرب من جانب صديقها، وبعد انتشار الفيديو الخاص بها على مواقع التواصل، وهاشتاجات تطالب بمحاكمة صديقها، قررت نيابة الجيزة حبسها هي و6 آخرين لمدة 15 يوما.

7- أستاذ العلوم السياسية "حسن نافعة" يعلن اعتزاله التعليق على الأحداث في بداية شهر يونيو، وقال إن السبب يعود إلى بلاغ تقدم به أحد المحامين للنائب العام وكرر فيه نفس الاتهامات التي كان قد تقدم بها في بلاغ سابق تسبب في اعتقالي وحبسي ومنعي من التصرف في أموالي.

وفي خضم انتشار فيروس كورونا في مصر، وانتقاد بعض الصحفيين والسياسيين تعامل النظام مع الجائحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، رد النظام بحملة اعتقالات شملت 8 وهم:

1- الصحفي هيثم حسن .
2- الناشطة الحقوقية مروة عرفة .
3- الصحفية شيماء سامي .
4- الصحفي سامح حنين.
5- الباحث السياسي الشاب عبده فايد.
6- المنتج السينمائي معتز عبد الوهاب.
7- الناشطة سناء سيف .

8- رئيسة تحرير موقع المنصة "نورا يونس"، وتم الإفراج عنها بكفالة 10 آلاف جنيه

وفي شهر يونيو تقدم محمد سلطان إلى الجهات القضائية الأمريكية ورفع قضية ضد رئيس الوزراء الأسبق "حازم الببلاوي" المقيم بالولايات المتحدة، وقال إنه هو المسؤول مع السيسي عن اعتقاله "لأسباب سياسية" وتعذيبه ومحاولة اغتياله في محبسه وبرر سلطان هذه الشكوى "محاولة لردع ومنع التعذيب".

- التصفيات

شهد العام منحنى مختلف خلال عمليات التصفيات التي تقوم بها وزارة الداخلية ، أصبحت التصفيات ترهيبًا لكل المجتمع وليست فقط لمعارضي النظام، وخلال العام قامت وزارة الداخلية بتنفيذ قرابة الـ 45 علمية تصفية جسدية خارج نطاق سيناء و العريش .

وكانت عمليات التصفية للعناصر الجنائية في المقام الأول بأكثر من 80%، وبلغت التصفيات ذروتها خلال بداية سبتمبر، حيث أعلنت وزارة الداخلية مقتل 21 فردا بـ 9 حوداث متفرقة، قد سبق تلك الحملة نشر أحد المواقع المؤيدة للنظام أخبار عن تصفيات قديمة لجنائيين ارتكبوا جرائم شهيرة.

وتبين أنها كانت حملة إعلامية تمهيدية تسبق حملة التصفيات الحالية لإظهار الشرطة كحامي للمجتمع من الجريمة، وتزامنت التصفيات مع الدعوات التي خرجت منذ منتصف أغسطس وبداية سبتمبر للاحتجاج ضد نظام السيسي. وجاءت الدقهلية في المقام الأول بـ 8 حالات تصفية، ثم أسوان والقاهرة بـ 7 حالات تصفية لكل منهما، ومحافظة أسيوط بـ6 حالات تصفية، كانت تلك المحافظات الأكثر في حالات التصفية خارج نطاق سيناء والعريش.

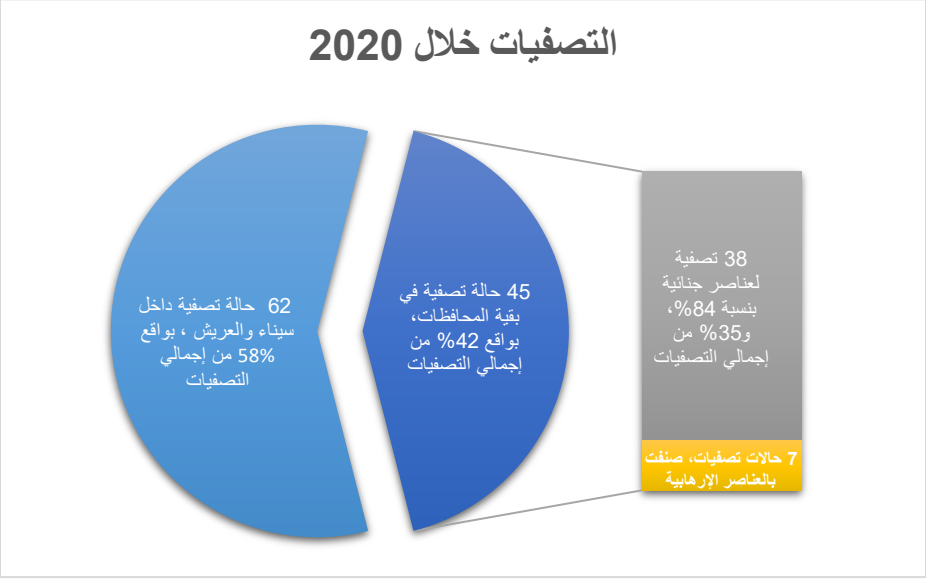

وبنهاية سبتمبر تسببت أحد عمليات التصفية في مأزقٍ للنظام، وهي مقتل المواطن "عويس الراوي"، والتي نتج عنها احتجاجُ مئات الأهالي و اشتباكات مع قوات الشرطة، وتناول الأمر من قبل سياسيين ومعارضين للنظام مثل

"حمدين صباحي"، وهو ما اضطر النظام إلى تهدئة الوضع مع الأهالي، والحديث إعلاميًّا عن الواقعة ومحاولة شرح الملابسات عن حدوث اشتباك من قِبل عويس، ولم تهدأ الأمور سوى بتدخل شيوخ القبائل وكبار العائلات، فلم يقبل الأهالي العزاء من مدير أمن الأقصر وقتها.

يستمر النظام المصري في فرض سيطرته على كافة الأصعدة، والتصفيات للعناصر الجنائية يحتوي منها البعض على رسائل سياسية للشعب أن الشرطة عادت لقوتها وهيبتها، وأنها حمى الشعب، ورسائل أخرى تحذيرية لبقية العناصر الجنائية بعدم الخروج عن النص، وأن الشرطة تستطيع السيطرة في أي وقت، وهو ما ظهر في توقيت التصفيات بمقتل 21 في بداية سبتمبر أي أكثر من نصف التصفيات للعناصر الجنائية، وتمركز التصفيات في أربع محافظات .

- حالة السجون، وسجل الإعدامات خلال عام 2020.

سُجلت سنة 2020 من أسوأ السنوات على مستوى السجون المصرية، حيث رصدنا 50 حالة منع زيارات على الأقل على مستوى الجمهورية، ومئات الحالات من تجريد الغرف من محتوياتها، بالإضافة إلى الإهمال الطبي الذى أودى بحياة 72 معتقلًا خلال 2020 ، وعلى صعيد الإعدامات، أعدمت السلطات المصرية 116 مصريًّا 25 منهم على خلفية قضايا سياسية، 68 آخرين رهن الإعدام حتى الآن .

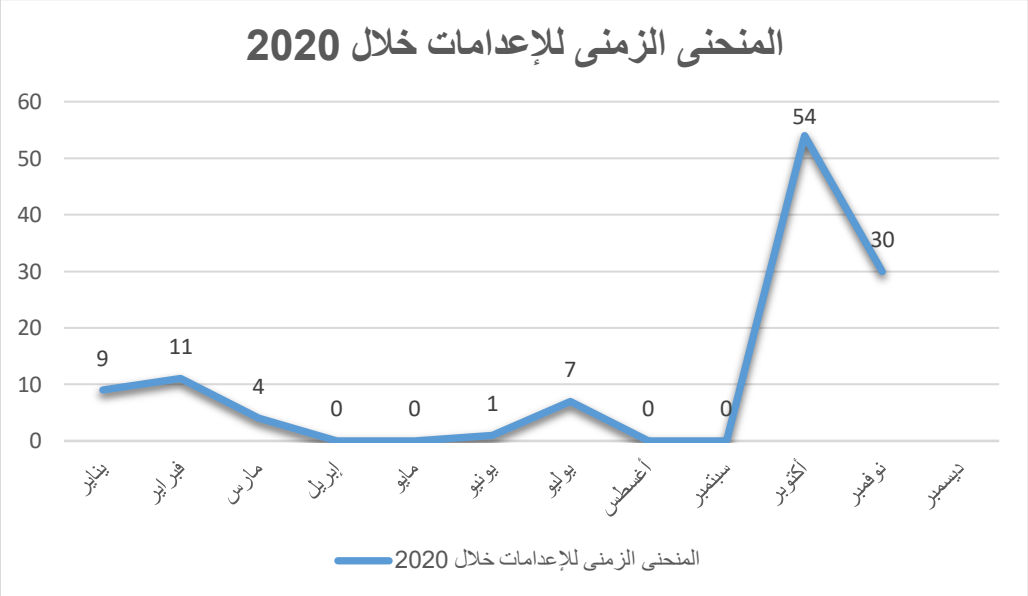

ثانيًا : الإحصائيات

1. أعداد الاحتجاجات خلال 2020 ، و رد فعل النظام ؟

تُقارن المخططات التالية معدل تزايد وتناقص الاحتجاجات خلال عام 2020، فقد بلغت ذروة الاحتجاجات خلال 2020 خلال شهر سبتمبر بـ113 بالتزامن مع موجة 20 سبتمبر الثانية، كما يُظهِر الجدول مسار الاعتداءات خلال العام والتي بلغت ذروتها هي الأخرى خلال شهر سبتمبر، ويظهر أيضا تجاوب النظام مع الاحتجاجات الذي وصل لـ55 مرة أي بنسبة 18% من الاحتجاجات، وبلغ إجمالي الاعتداءات 42 حالة أي 14%، ما يظهر حجم تخبط النظام خلال العام فبدأ بسياسةٍ واختتم العام بسياسة مختلفة تمامًا.

الشهر	عدد الاحتجاجات	التجاوب مع الاجتجاجات	الاعتداءات
يناير	6	4	0
فبراير	15	8	3
مارس	13	7	3
إبريل	25	10	2
مايو	18	9	1
يونيو	9	4	1
يوليو	20	5	0
أغسطس	14	3	2
سبتمبر	113	2	23
أكتوبر	32	2	5
نوفمبر	23	1	1
ديسمبر	7	0	1

** الإحصائيات حتى 15 ديسمبر 2020

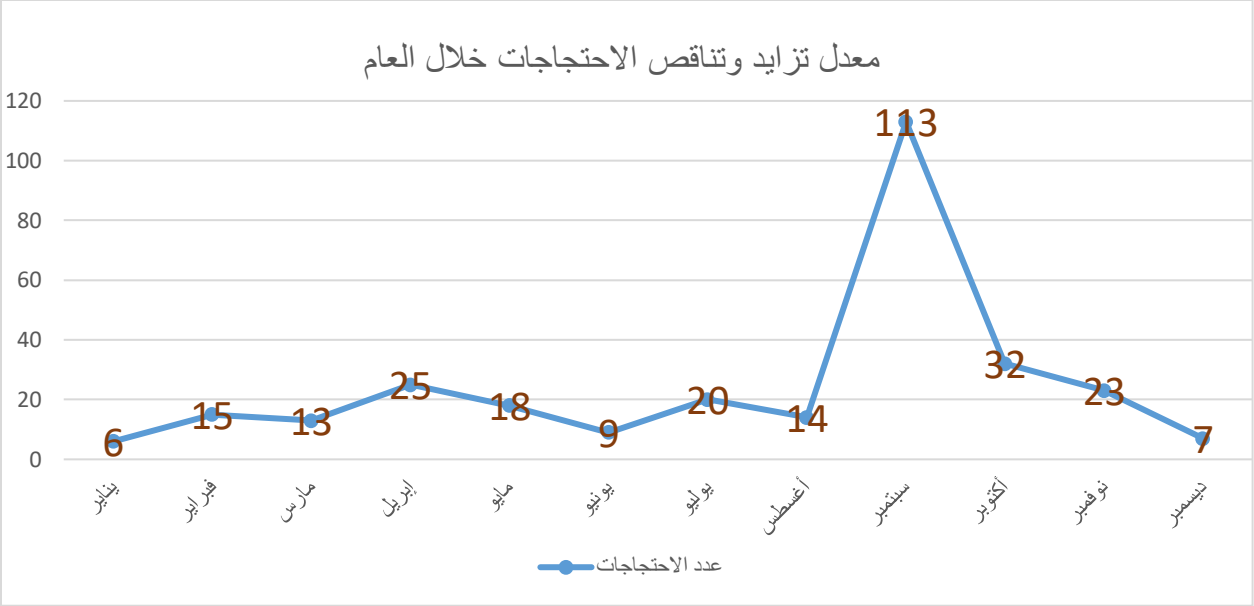

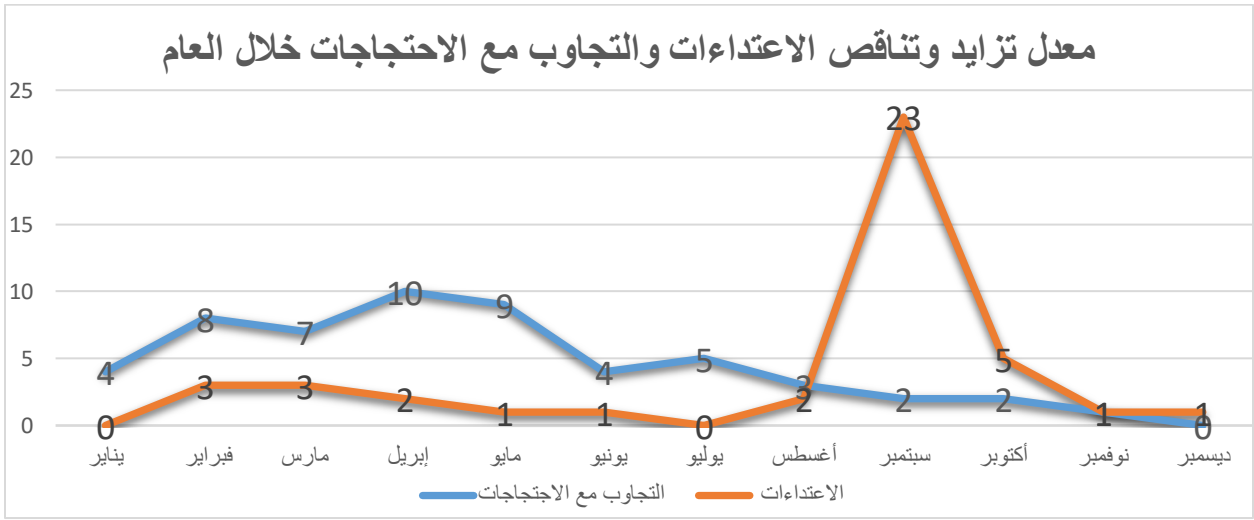

2. ما هي المحافظات والأماكن التي احتجّ فيها المصريون في 2020؟

يشرح المخطط التالي التوزيع الجغرافي للاحتجاجات على مستوى الجمهورية خلال عام 2020، والتي بلغت 295 احتجاجًا كما ذكرنا، حيث احتلت الجيزة الصدارة ب 72 احتجاجًا بنسبة 24% من إجمالي عدد الاحتجاجات خلال العام، تَلَتها القاهرة بـ48 احتجاجًا بنسبة 16%، فمحافظة الإسكندرية بـ7.5%، ثم محافظتي (القليوبية والدقهلية) بـ 6 % لكل منهما، ومحافظة المنيا بـ 12 احتجاجا أي 4%، بينما بلغ عدد الاحتجاجات في كل من محافظات (الغربية، والشرقية،والبحيرة) 11 احتجاجًا لكل منهم بنسبة 3.7%، وجاءت محافظة الإسماعيلية بـ 10 احتجاجات بواقع 3.38%، ومن ثم بقية المحافظات بأقل من ذلك بنسبة لا تتجاوز 2% .

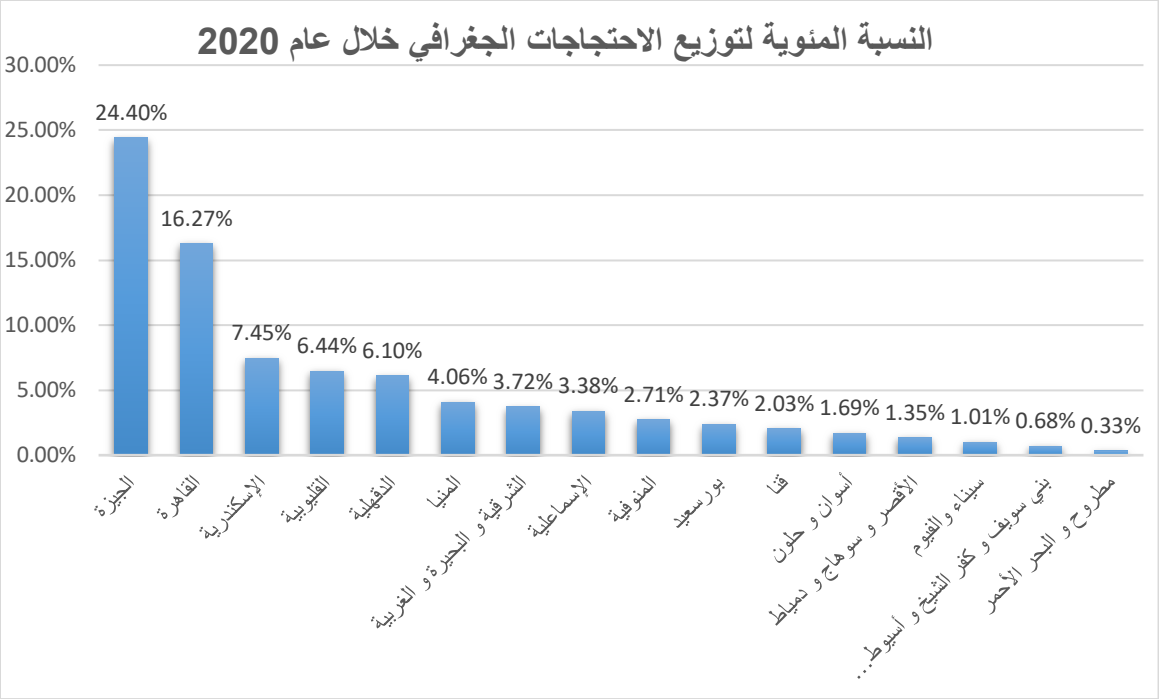

3. لماذا احتج المصريون في 2020؟

يُبين المخطط التالي النسبة المئوية لأهداف الاحتجاجات بالنسبة لإجمالي عددها الذي وصل إلى 295 احتجاجًا خلال عام 2020، كان الهدف الأول الذي دفع معظم المحتجين والمتظاهرين هو المطالبة بإسقاط النظام والذي بلغ 90 احتجاجًا، وفي المرتبة الثانية الاحتجاجات المطالبة بحقوق مادية واقتصادية والتي بلغت 61 اجتجاجا، ثم رفض حملات الإزالة وقانون التصالح، وصل عدد التصدي والاحتجاجات على حملات الإزالة 37 احتجاجا، بينما جاءت الاحتجاجات الرافضة لقرارت إدارية 23 احتجاجًا، أما الاحتجاجات على ضعف النظام الصحي فقُدِّرت بـ20 احتجاجًا، و10 احتجاجات رافضة لممارسات وزارة الداخلية، وأخرى متخوفة من تفشي فيروس كورونا، وحضرت الانتخابات البرلمانية بـ 6 احتجاجات رافضةً للتلاعب بالنتائج، وخرجت 4 تظاهرات مؤيدة للنظام ردًّا على احتجاجات سبتمبر 2020.

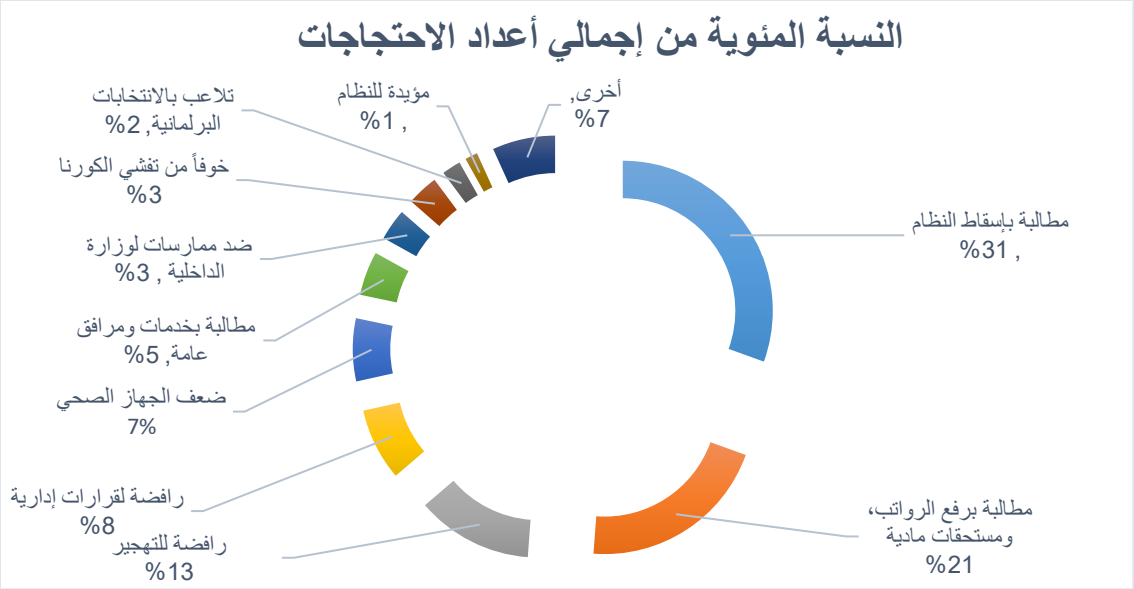

4. العلاقة بين أعداد المحتجين ومطالب المحتجين

يتناول المخطط التالي طبيعة المشاركة في الاحتجاجات بالنسبة لمطالب المحتجين، صنفنا أعداد المشاركين فيها إلى فئتين، فئة العشرات وفئة المئات، جاءت الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام والتي بلغت 90 احتجاجا منها : 85 احتجاجًا شارك فيها العشرات , و5 احتجاجاتٍ شارك فيها المئات ، ثم الاحتجاجات ذات الدوافع الاقتصادية بلغت 61 اجتجاجا، منها : 42 احتجاجًا بالعشرات, و19 احتجاجًا شارك فيها المئات، ثم رفض حملات الإزالة وقانون التصالح، وصل عدد التصدي والاحتجاجات على حملات الإزالة 37 احتجاجا : 19 احتجاجا شارك فيه العشرات و18 شارك فيه المئات بينما جاءت الاحتجاجات الرافضة لقرارات إدارية 23 احتجاجا، 18منها شارك فيه العشرات , و5 احتجاجات شارك فيها المئات، و بلغت الاحتجاجات على ضعف النظام الصحي 20 احتجاجا : 18 احتجاجا شارك فيه العشرات و8 شارك فيه المئات، ثم 10 احتجاجات رافضة لممارسات وزارة الداخلية، منها 6 احتجاجات شارك فيها العشرات و4 احتجاجات شارك فيها المئات، و 10 احتجاجات أخرى متخوفة من تفشي فيروس كورونا شارك بها العشرات.

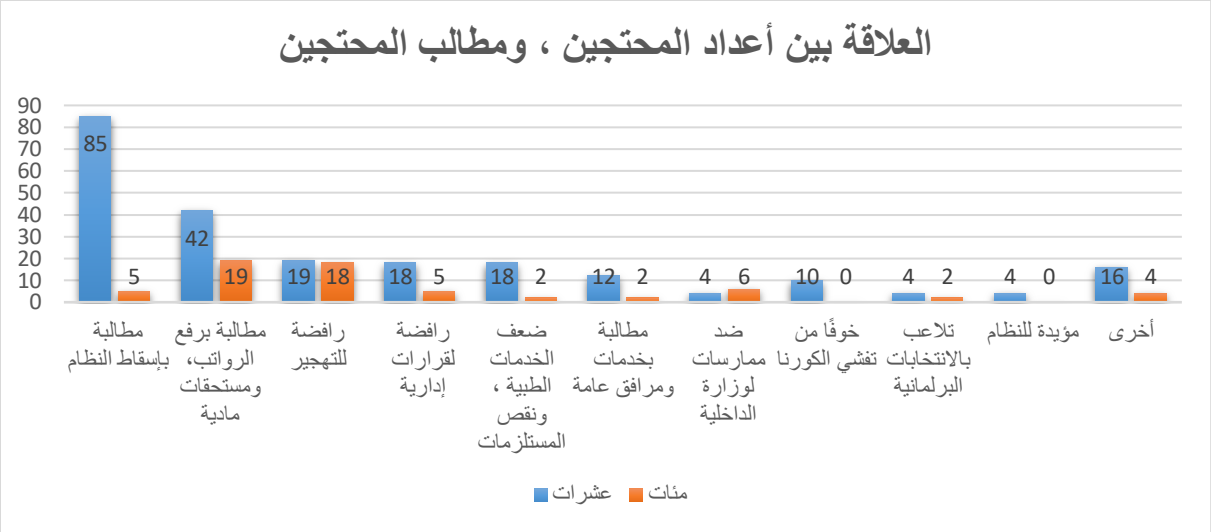

5. النسبة المئوية لنوعية المحتجين خلال النصف الأول من 2020

يبين الشكل التالي نوعية المشاركين في الاحتجاجات خلال عام 2020، حيث تصدرت الاحتجاجات الشعبية بنسبة 65 % بعدد 192 احتجاجًا من إجمالي 295 احتجاجا، بينما جاء في المرتبة الثانية الاحتجاجات العُمّالية بنسبة21% بعدد 61 احتجاجا، وفي المرتبة الثالثة الاحتجاجات النقابية بنسبة 13% بعدد 39 احتجاجا، وفي المرتبة الرابعة الاحتجاجات المهنية بنسبة 1% بعدد 3 احتجاجات، فيما غابت الاحتجاجات الطلابية تماما عن المشهد الاحتجاجي.

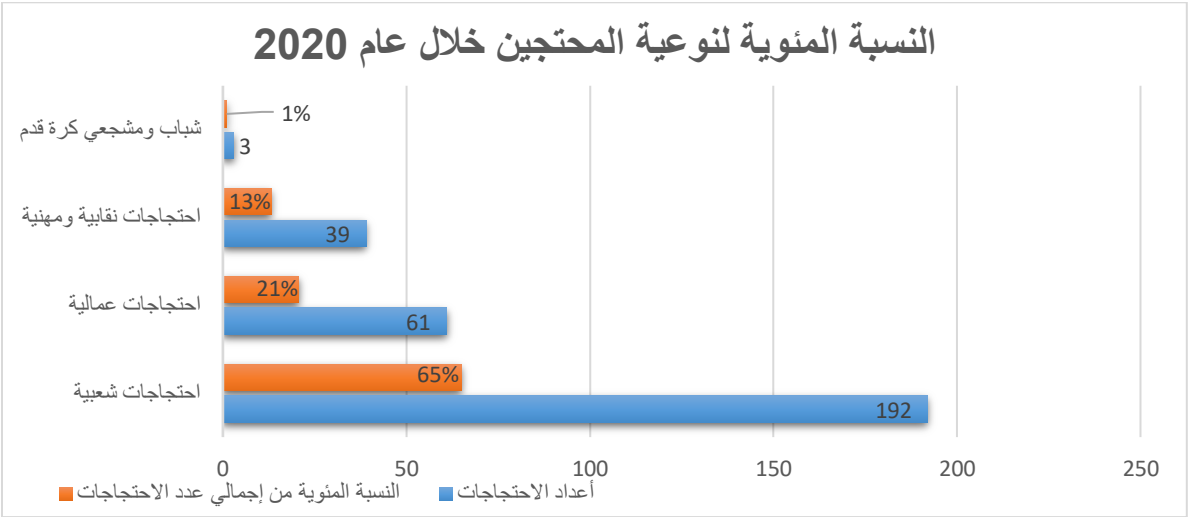

6. العلاقة بين أعداد ونوعية المحتجين

يوضح التخطيط الآتي أن الاحتجاجات الشعبية بلغت 192 احتجاجا : 173 احتجاجا شارك فيه العشرات و19 احتجاجات شارك فيه المئات، فيما بلغت الاحتجاجات العُمالية 61 احتجاجًا : 42 احتجاجا شارك فيه العشرات

و19 احتجاجًا شارك فيه المئات. وفيما يخص النقابات، والمهن فقد بلغت احتجاجاتهم 39 احتجاجًا : 31 شارك فيه العشرات و8 احتجاجات شارك فيها المئات، وبلغت احتجاجات الألتراس 3 احتجاجات شارك فيها المئات.

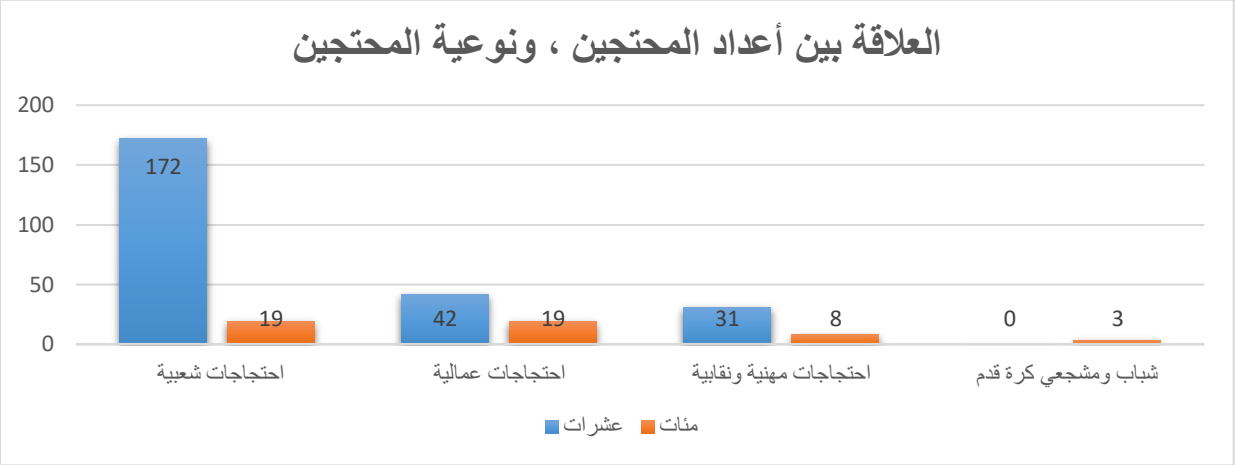

7. كيف يحتج المصريون ؟

تنوعت طرق الاحتجاج خلال عام 2020، فجاءت في المرتبة الأولى الوقفات الاحتجاجية بـ 210 وقفة احتجاجية، ثم الإضراب عن العمل وبلغ 35 إضرابًا، تلتها الاعتصامات بعدد 21 اعتصامًا خلال 2020، ولكن كانت المفاجأة كثرة الاشتباكات خاصة في النصف الثاني من العام بـ 19 اشتباكًا وقطعَ طريقٍ ، و7 محاولات مُنِعَت فيها حملات الإزالة وهو تطورٌ كبير من المحتجين.

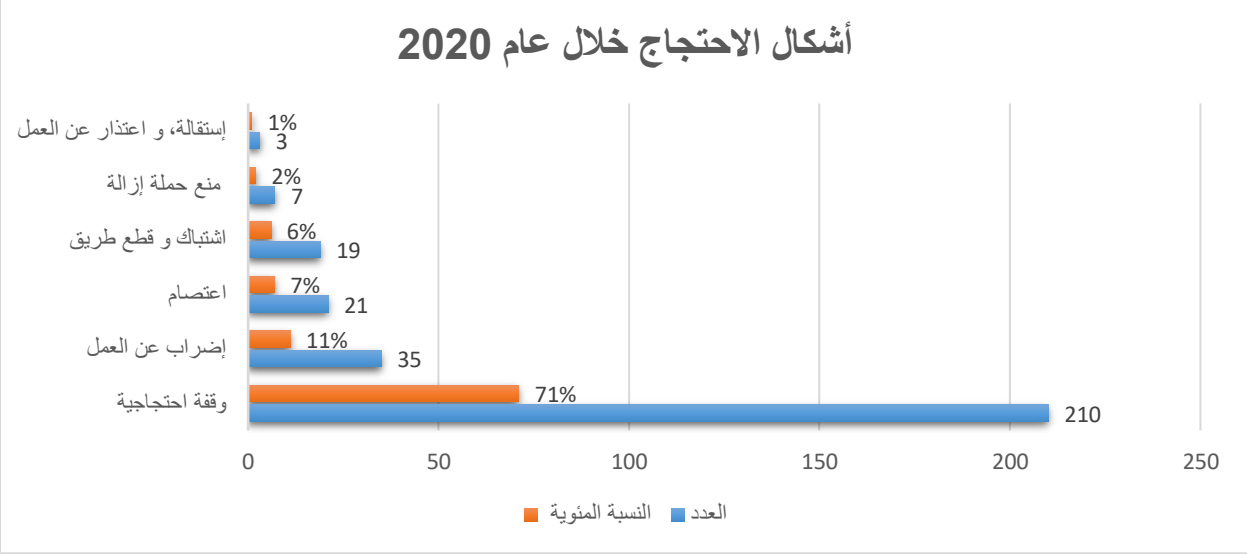

ثالثًا: وسائل التواصل الاجتماعي

شهد عام 2020 تفاعلًا كبيرًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالمقارنة مع العام الماضي، فتفاعل نشطاء ورواد مواقع التواصل الاجتماعي مع قضايا وأزمات مجتمعية، واستمر النظام في محاولة بسط سيطرته على وسائل التواصل الاجتماعي عبر اعتقال نشطاء ومشاهير وعدد من المواطنين الذين قدموا محتوىً يراه النظام غير مناسب، فأصبح تقديم محتوى أو التعبير عن الرأي سببًا كافيًا للاعتقال من وجهة نظر النظام.

تراجع التفاعل في بداية العام مع الحملات السياسية كالدعوات التي أطلقها المقاول محمد علي خلال ذكرى الثورة في 25 يناير، وأحداث 30 يونيو، وعاد التفاعل بشكل كبير خلال دعوات "علي" للتظاهر مرة أخرى في 20 سبتمبر2020 خاصة بتزامنها مع حملات الإزالة وقانون التصالح التي تقوم بها أجهزة الدولة، وهو ما شكل بيئة خصبة يبلغ خلالها التفاعل على مواقع التواصل ذُروتَه، فضلًا عن قرارات اقتصادية اتخذها النظام أغضبت الجماهير.

وتصدر فيروس كورونا وما تبعه من أزمات للأطباء، وإجراءات الدولة وسياساتها في التعامل مع الأزمة و أزماتها مع الطلاب، كما تصدرت دعوات مقاطعة المنتجات الفرنسية بعد إساءة الرئيس الفرنسي "ماكرون" للرسول -صلى الله عليه وسلم- ، رفض التطبيع والمطبعين مع الكيان الصهيوني، ودعم شيخ الأزهر وانتقاد وزارة الأوقاف، والتفاعل مع قضية سد النهضة، وذكرى شهداء الألتراس في فبراير.

وتميزت وسائل التواصل الاجتماعي خلال العام بسرعة استجابة النظام لتساؤلات المواطنين، وما يتفاعلون معها، من قضايا، كان أبرزها (أزمات الأطباء "خريجين – عاملين"، وكارتة السويس، ورفض دفن الطبيبة "سونيا عبد العظيم"، وأزمة رفع الآذان، وطلاب الثانوية العامة، التطبيع ومحمد رمضان، وإزدراء الأديان والسخرية من الرموز الدينية)، وقضايا أخرى لم تشهد تفاعلًا كبيرًا مثل القبض على بعض مشاهير إنستجرام والتيك توك بتهمة التحريض على الفسق، وأزمات أخرى مثل قضايا التنمر، والتحرش، وهو مؤشرٌ على اهتمام النظام بالقضايا المثارة على مواقع التواصل الاجتماعي والتأكيد على تأثيرها.

وبرزت سرعة تحرك النيابة العامة و وزارة الداخلية و مجلس الوزراء مع القضايا والأحداث ذات التفاعل الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي التي تستلزم تحركات ميدانية للقبض على متهمين أو مشتبه بهم، فضلًا عن خروج العديد من البيانات في بعض القضايا أبرزها "ابن المستشار"، ومقتل "عويس الراوي" على يد شرطي، ومقتل فتاة بالمعادي على يد اثنين لهم سوابق في قضايا جنائية. ليأكد تغير نظرة النظام لمواقع التواصل الاجتماعي، وتلافيه أخطاء العام الماضي، ومحاولته مواكبة تحركات المجتمع ، ورغبته في كبح جماح وسائل التواصل الاجتماعي ؛ حتى لا تتكرر مشاهدَ تزعج النظام . وقد قمنا بتقسيم الحملات التي خرجت خلال العام على النحو التالي:

حملات تفاعل معها النظام

صرح السيسي في نهاية عام ٢٠١٨ أثناء جلسة "مواقع التواصل الاجتماعي" بمنتدى شباب العالم، أن " أي محاولة لمجابهة أو منع وسائل التواصل لن تكلل بالنجاح، ولابد من التعامل مع الواقع، والاستفادة منه، واستغلال الجوانب الإيجابية لمواقع التواصل، واستخدامها في التأثير".

وأضاف أنه سيصدر توصية تعمل على وضع "استراتيجية للتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي". وهو ما ظهر جليًا منذ نهاية عام 2019 وعلى مدار عام 2020 في تغير تعامل النظام مع مواقع التواصل، والتعاطي معها بشكل أكثر احترافية، ومحاولة امتصاص غضبها والرضوخ لها أحيانًا وهما ما ظهر في بعض القضايا ذات التأثير على المجتمع، وترويج ذلك إعلاميًا :

- تصدر ترند سيدة قطار "المنصورة – القاهرة" التي تدعى "صفية أبو العزم" وهي معلمة حيث قامت بدفع ثمن تذكرة قطار لمجندٍ بالجيش لم يكن يملك المال بعد طلب كمسري القطار من المجند النزول أو الدفع. وتصدر الموقف مواقع التواصل الاجتماعي والصحف والمواقع الإخبارية وبرامج التوك شو بشكل ملحوظ تحت اسم "سيدة القطار". وبعد تسليط مواقع التواصل الضوء على الموقف، أناب السيسي وفدًا من رئاسة الجمهورية لزيارة سيدة القطار وتقديم هدية لها شكرا على موقفها. وقام وزير الدفاع "محمد زكي" بتكريمها وتكريم المجند.
- تفاعل مستخدموا مواقع التواصل مع حادثة مقتل "مريم" والتي سميت إعلاميًا بـ"فتاة المعادي". وأثارت الحادثة غضبهم حيث ماتت مريم دهسًا أسفل عجلات ميكروباص إثر محاولة سرقتها ، ليطالبوا بالقبض على المتهمين. وحسب بيان النيابة العامة فإن مريم ظلت مكانها لنصف ساعة حتى قدوم سيارة الإسعاف ثم فارقت الحياة، مما أغضب النشطاء وأطلقوا هاشتاجات مثل "حق مريم فين" بـ10آلاف تغريدة، و"القصاص العادل لمريم" 56ألف تغريدة، وعبّر كثيرون خلال تلك الهاشتاجات عن سخطهم لما تعرضت له مريم.
- انتشر فيديو لطفل في الـ13 من عمره، نجل نائب رئيس محكمة استئناف الإسماعلية "أبو المجد عبد الرحمن"، يقود سيارة برفقة عددٍ من أصدقائه بالمعادي، تعدى لفظيًا على أكثر من شرطي وقام بنشر ذلك على مواقع التواصل، وعلى إثر ذلك، انتشرت هاشتاجات بموقع تويتر، أبرزها "حمادة ننوس المستشار" و "ابن المستشار"، مطالبين بالقبض على الطفل ووالده، في حين استبعد عدد منهم محاسبته لنفوذ والده. لتقوم النيابة العامة بالقبض عليه وإخلاء سبيله ليزداد غضب النشطاء، فتقوم النيابة بالقبض عليه مرة أخرى، والإعلان عن إيداعه دار رعاية ، وحبس أصدقائه على ذمة التحقيقات، و إخضاعهم لفحص مخدرات والتي جاءت نتيجتها إيجابية. واعتذر والد الطفل المستشار مؤكدًا أنه وابنه ليسا فوق القانون, كما استنكر نادي قضاة مصر الواقعة.

- القبض على 3 أشخاص بعد مطالبات مستخدمي مواقع التواصل بضرورة محاسبتهم، أحدهم صانع محتوى يدعى "محمد أشرف" لسخريته من مذيعي القرآن الكريم، لتقوم النيابة بحبسه 15 يومًا على ذمة التحقيق، وفي 21 نوفمبر قامت نيابة استئناف القاهرة بإخلاء سبيله. والثاني أستاذ بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية يدعى "محمد مهدلي" لإساءته للقرآن بعد نشر أحد الطلاب على مواقع التواصل مشادة بينه وبين الأستاذ على أحد الآيات القرآنية ليقوم وزير التعليم العالي بإحالته إلى النيابة. وتداولت محادثة لمدرس قبطي يُدعى "يوسف هاني" وهو يُسيئ للرسول -صلى الله عليه وسلم-، لتقوم قوات أمن الإسماعيلية بالقبض عليه.
- وجهت وزارة التضامن بالتكفل بحالة الشاب "مهاب – 36 عاما" وذلك بعد نشر صفحة "الجزيرة-مصر" فيديو يظهر فيه بعد فقده مصدر رزقه وترك منزله لعدم قدرته على الإنفاق على أولاده، لتقوم وزارة التضامن بالتكفل بحالته وقالت بأن "والده مريض ويعول طفلين وقريب من ذوي الاحتياجات الخاصة ".
- انتشرت صورة لبائعة ترمس الحاجة "نعمات عبد الحميد" وهي تجلس تحت الأمطار سعيًا على رزقها حيث قالت أنه "مصدر رزقها الوحيد منذ 20 عامًا" ، ليقوم مستخدموا مواقع التواصل بنشر الصورة على نطاق واسع مع جملة "مات عمر يا خالة"، دلالةً على اختفاء العدل، لتوجه وزارة التضامن بالتكفل بحالة "سيدة المطر" كما أسمتها مواقع التواصل، وبعدها أعلنت زوجة رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة الممثلة "ياسمين صبري" التكفل بجميع احتياجاتها.
- قامت وزارة التضامن بالتكفل بحالة شاب من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد انتشار صوره على مواقع التواصل.
- استجابت محافظة المنوفية لنداء سيدة مريضة بداء الفيل، وسيتم علاجها على نفقة الدولة وذلك بعد انتشار صورها على مواقع التواصل.
- أعلنت الداخلية القبض على أحد المتهمين بالتنمر على رجل مسن وإلقائه بإحدى الترع بمركز المراغة في سوهاج بعد انتشار الفيديو على مواقع التواصل ومطالبة الرواد بالقبض على المتهمين.
- بعد استغاثته بمواقع التواصل، استرد بائع متجول عربيته من حي الزهور ببورسعيد في 13 سبتمبر.
- تراجع وزير الأوقاف عن منع قرآن المغرب بعد هجمة شديدة على الوزارة خاصة بعد عدة قرارات خاصة بالمساجد خلال جائحة كورونا.
- رفض دفن الطبيبة سونيا عبد العظيم التي توفيت نتيجة إصابتها بفيروس كورونا في بداية تفشي الجائحة في مصر، فحاول بعض أهالى قريتها منع دفنها، وهو ما تفاعل عليه المغردون بقرابة ربع مليون تغريدة، ولكن سرعان ما تدخلت الشرطة، وألقت القبض على 15 من الأهالي ، لاحقًا أعلن محافظ الدقهلية إطلاق اسم الطبيبة على مدرسة في القرية . و أعلن رئيس جامعة القاهرة "محمد الخشت"، إطلاق اسم الطبيبة على وحدة بقصر العيني.

- بعد مقتل المواطن عويس الراوي، تصدر هاشتاج "كلنا عويس الراوي" لمدة يومين بـ70 ألف تغريدة، وهاشتاج "الداخلية بلطجية" 20 ألف تغريدة، و"شهيد الكرامة" بالإضافة إلى دعوات الاحتجاجات في الأقصر التي خرجت بالفعل، ليقوم النظام بمحاولة امتصاص غضب الأهالي بالجلوس مع كبار العائلات ، بالإضافة إلى بيان النيابة العامة بيان قالت فيه أنه"توفي بعد محاولته مقاومة قوة الشرطة وذلك بسلاح ناري آلي ضبِط بجوارِ جثمانه بقصد الحيلولة دون تنفيذ الإذن".

1. التفاعل مع دعوات الاحتجاج ومطالب إسقاط السيسي

دعى المقاول "محمد علي" للتظاهر 3 مرات في عام ٢٠٢٠ للمطالبة برحيل السيسي، أبرزها وأنجحها ميدانيًّا وعلى مواقع التواصل الاجتماعي هي دعوات الاحتجاج في 20 سبتمبر ، كان التفاعل على مواقع التواصل أكبر ويمكن وصفه بمظاهرات إلكترونية عبر الهاشتاجات والرسومات، فقد تصدر بموقع تويتر خلال شهر سبتمبر 21 هاشتاجًا يطالب برحيل السيسي متجاوزًا 2.022 مليون تغريدة. على الجانب الآخر رد مؤيدوا النظام المصري بـ 11 هاشتاجا يسخر من المظاهرات ودعوات النزول ويدعم السيسي بنحو 214 ألف تغريدة.

- دعوات محمد علي للتظاهر في يناير ويونيو

دعى المقاول "محمد علي"، يوم 9 يناير 2020 للتظاهر في الذكرى التاسعة لثورة يناير، لإسقاط السيسي. وعلى إثر ذلك تداولت عدة هاشتاجات للنزول أبرزهم #ارحل يا سيسي ، وإجمالي مجموع الهاشتاجات 200 ألف تغريدة. لم يلبِّ دعوة "محمد علي" للتظاهر أحد وظلت الميادين والشوارع فارغة. وفي يوم 26 يناير تداول هاشتاج #نازلين_بعد_الماتش ، حيث دعى البعض للتظاهر عقب مباراة الأهلي والنجم الساحلي التونسي، وأيضًا فشلت تلك الدعوات. تبعها إعلان "محمد علي " توقفه عن الحديث في الشأن السياسي وإغلاق صفحته بفيسبوك على خلفية عدم الاستجابة لدعوات التظاهر.

عاد محمد علي في شهر يونيو منتقدًا فشل الحكومة المصرية في إدارة ملف فيروس كورونا متهما النظام بمحاولة البحث عن كبش فداء ليتحمل المسؤولية. ومع اقتراب ذكرى الانقلاب عاد هاشتاج #ارحل_يا_سيسي 48 ألف تغريدة و #نازلين_٣٠_٦_بالكمامات ،35 ألف تغريدة.

نجد أن التفاعل قد انخفض بصورة كبيرة مع ما يقوله المقاول محمد علي، ويمكن أن يتم قراءة هذه الدعوات في ظل عدد من السياقات، أولها جاءت تلك الدعوات في ظل تفشي فيروس الكورونا والتي تعد جائحة جديدة وقتها وفي ظل الدعوات العالمية بالتباعد الاجتماعي لم يكن من المنطقي أن تخرج دعوات للتظاهر ضد النظام .

وثانيها الفشل في الدعوة الأولى خلال 2019 وفقدان الأمل لدى الكثيرين، ربما يكون ذلك أبرز الأسباب التي دفعت الجماهير لعدم التعاطي مع دعواته من جديد ، بالإضافة إلى تكرار علي ما يملكه من معلومات، فلم يعد يملك جديدًا يقدمه للجماهير، وما يظنه البعض أن محمد علي يتم تحريكة من جهات تواجه السيسي .

- مظاهرات 20 سبتمبر

دعى المقاول "محمد علي" للتظاهر في يوم 20 سبتمبر 2020 للمطالبة برحيل السيسي للمرة الثالثة خلال العام ذاته، وذلك تزامنًا مع حلول الذكرى الأولى لمظاهرات سبتمبر 2019. ولاقت دعواته تفاعلًا كبيرًا على مواقع التواصل الاجتماعي، تزامن ذلك مع حملات إزالة التعديات والمخالفات وصدور قانون التصالح.

وعلى وقع أزمة الهدم غرد مستخدمي مواقع التواصل على هاشتاج "السيسي يهدم بيوتنا و"الحل في إيد الشعب". وهدد السيسي بنزول الجيش في القري لتنفيذ تلك الإزالات، كما عرض الاستفتاء على بقائه في الحكم حال رفض الشعب، ليرد عليه مستخدمي السوشيال ميديا بهاشتاج #مش_عايزينك_ياسيسي والذي اقترب من 500 ألف تغريدة وظل متصدرًا موقع تويتر لأربعة أيام على التوالي , و تصدر بموقع تويتر ما يقارب 21 هاشتاجا بأكثر من 2.022 مليون تغريدة أبرزها "ارحل يا سيسي"، "السيسي عدو الله"، و"الشعب يريد إسقاط النظام"، خاصة مع دعوات "علي" للتظاهر في ميدان التحرير يوم الجمعة 2 أكتوبر 2020 تحت عنوان "جمعة النصر". وأشاد المؤثرون من النخبة السياسية والمغردون بالتظاهرات الذي خرجت في القرى ومناطق الريف عبر هاشتاج "مليون تحية للجلابية".

على الجانب الآخر، رد مؤيدوا النظام المصري بـ 11 هاشتاجا يسخر من المظاهرات ودعوات النزول ويدعم السيسي بنحو 214 ألف تغريدة. كما احتفى مؤيدون للنظام واللجان الإلكترونية في فيسبوك وتويتر تحت هاشتاج "نزلة السمان فضحت الخرفان" بـ22 ألف تغريدة، بعد قيام الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية المحسوبة على المخابرات المصرية بـ"فبركة" مظاهرة، وإرسال الفيديو إلى القنوات المعارضة في الخارج لإقناع المصريين أن هذه القنوات تقوم ببث تظاهرات وهمية بمصر. وهو ما أحرج النظام وعكس اعترافا بوجود الاحتجاجات وإيصال ذلك لجمهوره فضلًا عن معارضيه.

2. أزمات الأطباء

برزت أزمات الأطباء بجميع تخصصاتهم بشكل ملفت خلال النصف الأول من هذا العام، وتباينت مطالبهم بين تأخر التكليف الخاص بخريجي الصيدلة والأسنان، والتعسف الإداري وعدم مراعاة ظروف الطبيب من خلال فرض نظام

تكليف جديد على الأطباء، ونقص الأدوات الطبية في مواجهة كورونا، واعتقال بعض الأطباء، وتقصير الدولة في توفير حقوقهم وتقاعسها عن حمايتهم. وقد ارتكزت على المحاور التالية:

- أزمة تكليف الأطباء

استمرت أزمة تكليف الأطباء بشكل ثابت خلال النصف الأول من العام خاصة مع تفشي فيروس كورونا , فشهد شهر يناير مطالبة طلاب كليتي الصيدلة والأسنان دفعة 2018، بالتكليف الخاص بهم وسط غضب كبير تجاه تعنت وصمت المسؤولين طبقًا لوصفهم. وأطلقوا 4 هاشتاجات بمجموع 195 ألف تغريدة.

ومع ظهور فيروس كورونا في مصر، طلبت وزيرة الصحة متطوعين في المجال الطبي لسد العجز خلال شهر مارس، أطلق طلاب دفعة الصيدلة 2018، هاشتاجًا وصلت تغريداته لـ 140 ألف تغريدة، ردت الوزيرة هالة زايد على مطالب التكليف المستمرة، بتكليف الأطباء على نظام جديد والمسمى بتكليف مارس 2020، والذي يربط بين التكليف بالوحدات الصحية وبين وظائف الأطباء المقيمين وكذلك إتاحة دراسة الزمالة المصرية لجميع الخريجين فى آن واحد. وشهد شهر مايو ذروة التفاعل على الهاشتاجات المطالبة بالتكليف، وصل عدد الهاشتاجات إلى 10هاشتاجات بحوالي 450 ألف تغريدة .

وامتنع ما يقرب من 75% من الأطباء عن التسجيل بحركة التكليف طبقا للنظام الجديد، منذ فتح باب التسجيل فى التكليف في 5 أبريل 2020، حيث بلغ عدد من سجلوا نحو 1000 طبيبٍ من أصل 8700 طبيب.

و يعتبر هذا الإضراب عن التسجيل من ضمن الإضرابات الناجحة في الأعوام الأخيرة من حيث نسبة الأطباء الممتنعين عن التسجيل مما وضع وزارة الصحة في موقف محرج أمام السيسي وهو ما دفعه للتعليق على الأحداث بقوله إن امتناع الأطباء عن التسجيل هو أمر لا يصح وأن التوقيت غير مناسب لمثل هذه المطالب، واتبعت الوزارة نهج المماطلة مع النقابة والممثلين الرسميين عن الأطباء وفي أحيان أخرى اتبعت الوزارة أساليب التهديد والوعيد،

فوجئ الأطباء في نهاية شهر يونيو بصدور قرار تكليف إجباري من وزارة الصحة قبل منتصف الليل لكل الأطباء الذين امتنعوا عن التسجيل وتم توزيعهم على نظام الممارس العام، وهو ما يترتب عليه حرمانهم من اختيار التخصصات واستغلت الوزيرة أزمة كورونا لتمرير هذا القرار، حيث استغلت نَصَّ القانون 29 لسنة 74 الذي يوسع صلاحيات الوزيرة في ظل حالات الطوارئ والأوبئة، ومازال الأطباء في حالة صدور القرار في الجريدة الرسمية للطعن عليه وعلى صحته.

إن تعامل وزارة الصحة والأجهزة الأمنية مع أزمة الأطباء حديثي التخرج يكشف عن توجه الأجهزة الأمنية إلى عدم التهاون مع المطالب الاحتجاجية الجذرية التي تخالف توجه الدولة، فالنظام الجديد للتكليف وضع خصيصًا ليخدم رؤية التأمين الصحي الجديد الذي تحاول الدولة تطبيقه، كما أن تكتل الأطباء بصورة منظمة ونجاحهم في الإضراب عن التسجيل بهذه النسبة الكبيرة ربما جاء بنتيجة عكسية، فالعقلية الأمنية التي تسيطر على الوزارات الآن تخشى من انتقال هذه العدوى إلى باقي قطاعات الدولة في القضايا الجزئية ومن ثم يكون التالي هو المفاجأة بتكتلات سياسية قد تؤدي إلى تكرار مشهد تحاربه المنظومة الأمنية منذ 2011.

- مطالب لإقالة وزيرة الصحة هالة زايد

شهد يناير مطالبة مستخدمي مواقع التواصل والأطباء، إقالة وزيرة الصحة "هالة زايد"، بعد وفاة 5 أشخاص من بينهم 3 طبيبات في حادث ميكروباص متوجه من المنيا إلى القاهرة لتنفيذ تكليف خاص بهم. تكررت المطالبة مرة أخرى خلال شهر مايو؛ لمماطلتها في تنفيذ التكليف الخاص بالدفعات الجديدة، ولفشلها في التعامل مع أزمة كورونا وعدم حماية أطقمها الطبية وتوفير الأدوات الطبية ومتطلباتهم في ظل أزمة فيروس كورونا.

لم تأتِ مطالبات الإقالة في مايو بين ليلة وضحاها، فهي نتيجة تراكمات من سفرها للصين وإيطاليا حاملة معها مساعدات طبية في حين أن الأطباء شكوا مرات عديدة من نقص الأدوات ، وعدم تأهيلهم للتعامل، ونفيها عدة مرات عدم وجود الفيروس في مصر ، وحادثة الطبيب الشاب "وليد يحيى" والذي توفي متأثرًا بإصابته بالفيروس لتأخير تشخيصه نظرا لبرتوكول وزارة الصحة، وحادثة فقد طبيب بكفر الشيخ بصرَه نتيجة ضغط العمل والإرهاق في مستشفيات العزل.

- غضب من تصريحات مدبولي حول مسؤولية الأطباء في ارتفاع أعداد وفيات كورونا

برز في شهر يونيو تصريح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي حول مسؤولية الأطباء عن ارتفاع أعداد الوفيات جراء فيروس كورونا في البلد، وذلك خلال مؤتمر صحفي يوم 24 يونيو، قال فيه إن عدم انتظام بعض الأطباء بالمستشفيات كان سببًا في زيادة عدد الوفيات بكورونا خلال الفترة الماضية. ما أغضب الأطباء وطالبت النقابة "مدبولي"، بالاعتذار عن الإساءة لهم، وأطلق مستخدمي مواقع التواصل حملة لدعم الأطباء "شكرًا أطباء مصر أنتم في القلب"، تقديرًا لمجهودهم وردا على تصريحات "مدبولي". والذي بلغ التفاعل عليه إلى 100 ألف تغريدة.

تباين سلوك الدولة خلال جائحة كورونا في التعامل مع الأطباء حيث بدأ الأمر بمحاولة إطلاق اسم "جيش مصر الأبيض" على الأطباء في محاولة من المسيطرين على الإعلام عدم اختفاء كلمة "الجيش" من المشهد في ظل الأزمة، إلا أنه مع مرور الوقت وانكشاف حالة العوار في النظام الصحي وعدم توفير الاحتياجات اللازمة للأطباء وعدم توفير

الأدوات والعلاج في المستشفيات بدأ غضب الأطباء في التصاعد وعبرت النقابة عن حالة الغضب هذه في عديد من المناسبات .

لكن وصل الأمر إلى حصار النقابة نهاية يونيو لمنعها من إجراء مؤتمر صحفي للرد على تصريحات الوزير التي حملت الأطباء مسؤولية الوفيات ، واعتقال أطباء ونقابيين، وهو السلوك الذي يؤكد على الطريقة التي تدير بها المنظمة الأمنية المؤسسات المصرية فلا تهاون مع المطالب إذا تخطت حاجز المطالب الفئوية البسيطة وتحولت إلى ظاهرة تهدد صورة السيسي والنظام السياسي.

التفاعل مع فيروس كورونا

سخر مستخدموا مواقع التواصل من سفر وزيرة الصحة إلى الصين وتصريحاتها عبر هاشتاج "كورونا مين احنا مصريين, 27 ألف تغريدة. وكانت "هالة" في زيارة للصين حاملة معها بعض المساعدات الطبية وللاستفادة من خبراتهم في مواجهة فيروس كورونا، لتتحول السخرية إلى الغضب خاصة مع حاجة مصر إلى المستلزمات الطبية، كما غضبوا من تعامل مواقع التواصل مع الأزمة بشكل ساخر ما ينذر بكارثة أكبر.

اختفت السخرية وظهر الحذر والخوف، خاصة مع تداول فيديوهات لأهالٍ يروون كيفية تعامل المستشفيات بعد شكواهم بإصابتهم بالفيروس، مع انتشار فيديوهات للأطقم الطبية تحذر من الفيروس وإصابة زملائهم، أبرزهم فيديو بحميات مستشفى إمبابة حصد "5"مليون مشاهدة. وتغيرت نبرة الإعلام من طمأنة الناس إلى تخويفهم وأمرهم بالبقاء في البيت، استشهادا بإيطاليا وألمانيا والصين. وتداول ما يقرب من 10 هاشتاجات على مواقع التواصل بحوالي 4.85 مليون تغريدة.

أزمات الطلاب ومطالب تأجيل الامتحانات

- طلاب الثانوية العامة

قرر "السيسي"، تأجيل الدراسة أسبوعين في شهر مارس واستبدالها بالدراسة الأونلاين عن طريق الإنترنت، نظرًا لتفشي فيروس كورونا في مصر وارتفاع حالات الإصابة، ولاقى سخرية من الطلاب على مواقع التواصل الاجتماعي بعد مطالبات عدة في نهاية شهر فبراير لتأجيل الدراسة. وبعد مرور أسبوع دشن طلاب الجامعات والسنوات الأخيرة هاشتاجات بأكثر من 650 ألف تغريدة رافضة لنظام الأونلاوين بسبب ضعف الإنترنت في مصر والذي يؤثر على استيعابهم لشرح المحاضرات.

وطالبوا بإلغاء الدراسة وتعويضها بأبحاث أسوة بسنوات النقل، وذلك بعد قرار وزير التربية والتعليم، إلغاء الدراسة للمراحل الدراسية باستثناء الصف الثالث الثانوي والإعدادي. وفي شهر أبريل استمر غضب السنوات الأخيرة

بالجامعة وطلاب السنة الرابعة والخامسة بكلية الطب مناشدين بالمطالب ذاتها وتفاعل وصل إلى 800 ألف تغريدة، وذلك بعد تأجيل الامتحانات.

وشهد نهاية شهر أبريل إطلاق طلاب الشهادة الثانوية هاشتاجات طالبوا فيها "السيسي"، ووزارة التعليم، باختبارات القدرات أو التأجيل بدلًا من التكدس باللجان عقب تأكيد موعد امتحانات الثانوية العامة والذي كان من المقرر في بداية شهر يونيو. وبعد الضغط المستمر بالتغريدات بأكثر من 3.5 مليون تغريدة على مدار أكثر من شهر، تم تأجيل امتحانات الثانوية العامة أسبوعين لتقام في يوم 21 يونيو. ثم علق وزير التعليم بعد ذلك أن الامتحانات لن تؤجل مرة أخرى وأضاف أن أغلب تفاعل تويتر لجان إلكترونية.

- طلاب الجامعات

وفيما يخص طلاب التخرج والسنوات الأخيرة، قرر وزير التعليم العالي "خالد عبد الغفار" يوم 24 يونيو بتحديد موعد الامتحانات للجامعات بداية من 1 يوليو وترك تحديد الجدول لكل جامعة على حدة. بعد أكثر من شهر ونصف من مطالبات الطلاب بالتأجيل، ما زاد من غضب الطلاب متهمين الوزير والوازرة في هاشتاجات عدة بالتضحية بهم لأجل التخرج وطالبوا السيسي بإنقاذهم. بلغ التفاعل على الهاشتاجات قرابة النصف ميلون تغريدة.

- طلاب الماجستير والدكتوراة

طالب حملة الماجستير والدكتوراة بالتعيين في الجهاز الإداري بالدولة في سبتمبر ٢٠٢٠ عبر هاشتاج "علماء مصر العاطلين يستغيثون" والذي وصل التفاعل عليه والمحادثات إلى 5 آلاف. وكانت مهنة المحاماة هي الأعلى بنسبة 83.1% من إجمالي المغردين. هذه ليست المرة الأولى لمطالبات خريجي الماجستير بالتعيين، فقد تكررت تلك المطالبات في الأشهر السابقة، أبرزها في شهر يونيو كأكثرهم تفاعلًا حيث أطلقوا أكثر من 10 هاشتاجات بإجمالي 520 ألف تغريدة، ووجهوا مطالبهم للسيسي ومدبولي ومجلس الشعب.

3. رفض التطبيع، ومقاطعة المنتجات الفرنسية

وجه مستخدموا مواقع التواصل انتقادات للفنان "محمد رمضان"، بعد انتشار صور مع المطرب الإسرائيلي "عومير آدم" والمغرد الإماراتي "حمد المزروعي" في دبي، واتهامه بال "التطبيع". استمر الهجوم لعدة أيام وُصف خلالهم بـ"الصهيوني" بـ20 ألف تغريدة، و انتشر هاشتاج "الرجالة لما تحب تتصور" بصور للجيش المصري في حرب أكتوبر.

ليقوم النظام بإثارة الحملة على رمضان تمثلت في قيام نقابة الممثلين بوقفه عن العمل لحين انتهاء التحقيق معه، إلغاء تصوير مسلسله القادم تحت اسم "موسى"، وقررت نقابة الصحافة حظر نشر أخباره. وفي السياق ذاته تصدر "التطبيع خيانة"، وذلك بعد موجة التطبيع من جانب بعض الدول العربية، يُذكر أن بداية مع طرح خطة

السلامة "صفقة القرن"، تفاعل المصريون ضدها بهاشتاجات رافضة وغاضبة من التطبيع بلغت نصف مليون تغريدة.

وبنهاية العام صرح الرئيس الفرنسي "ماكرون" أن بلاده لن تتخلى عن الرسوم المسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ما أثار غضب العالم الإسلامي. وجاءت تصريحاته عقب قتل مدرس في 16 أكتوبر ، على يد طالب فرنسي غضب من قيام الأخير بعرض رسومات "مسيئة" للنبي محمد. وتصدر في مصر هاشتاج "إلا رسول الله" بـ145 ألف تغريدة، و"إلا رسول الله يا فرنسا" بحوالي 240 ألف تغريدة، وشهد تفاعلًا كبيرًا لأكثر من 48 ساعة. زاد ماكرون من غضب مواقع التواصل والعالم الإسلامي، بأن فرنسا لن تتخلى عن الرسومات وإن تقهقر البعض"، فطالبوا بمقاطعة المنتجات الفرنسية على مواقع التواصل التي استمرت لأكثر من 4 أسابيع، بمجموع 28 هاشتاجا.

4. دعم لشيخ الأزهر

جدال ونقاش بين شيخ الأزهر "أحمد الطيب"، ورئيس جامعة القاهرة "عثمان الخشت"، في مؤتمر الأزهر العالمي ، الذي عُقد يومي 27 و28 يناير. وانتقد "الطيب" حديث "الخشت" وكتابه عن التجديد، وأكد على ضرورة الاتحاد ضد العدو الصهيوني وليست مناقشة التجديد في الإسلام. لينتشر الجدال بينهم على مواقع التواصل ، وتكرر الدعم في شهر مايو لشيخ الأزهر لمدة يومين بأكثر من 150 ألف تغريدة على تويتر، بعد انتشار مقطع قديم لعمرو أديب يهاجم فيه شيخ الأزهر "أحمد الطيب" ويطالب باستقالته.

5. التفاعل مع كارتة طريق السويس

بدأت الحكومة تشغيل منفذ رسوم عبور "كارتة" طريق السويس الذي يربط بين محافظتي القاهرة والسويس خلال شهر مارس. ما دعى سكان مدينة مدينتي، وبدر، والرحاب الكارتة لوصفهم هذا الأمر بـ"الكارثة"، لارتفاع أسعارها و فرض رسوم على ذهاب المواطن إلى منزله بكافة الضواحي والمدن التابعة للعاصمة.وأطلقوا هاشتاجًا رافضًا للكارتة، وصل إلى 100 ألف تغريدة رافضة في 4 ساعات فقط، ووصفوا الكارتة بنظام "شخلل عشان تعدي". وتم إنشاء جروب لأهالي المدن المتضررة من الكارتة، وقدموا دعوى للقضاء لتغيير مكان الكارتة ورفضها.

6. التفاعل حول قضية سد النهضة

استمرت أزمة سد النهضة على مدار العام ، وكانت المحصلة في نهاية كل جلسة تفاوض هي الفشل، وشهد شهر يونيو زيادة وتيرة الأزمة، أطلقت وزارة الهجرة المصرية هاشتاجًا عن حق مصر في مياه النيل، وجمع توقيعات على الإنترنت

لجمع 150 ألف توقيع للضغط على المجتمع الدولي، بعد تعنت الجانب الإثيوبي وتأكيد رئيس الوزراء الإثيوبي على الموعد المحدد في يوليو 2020. بلغت التوقيعات 135 ألفًا فقط، فيما تفاعل رواد مواقع التواصل في مصر مع قضية سد النهضة عبر تويتر بقرابة النصف مليون تغريدة. وهو ما يعطي مؤشرًا بفقدان الثقة في سياسات النظام وحملاته تجاه ملف سد النهضة.

إحصائيات على مجمل التفاعلات على مواقع التواصل الاجتماعي

الحملة - الهاشتاج		عدد التغريدات
أزمة تكليف الأطباء		785 ألف تغريدة
شُكر أطباء مصر		120 ألف تغريدة
رفض دفن الطبيبة، " شبرا الهو"		ألف تغريدة
أزمات طلاب المدارس ، والمرحلة الثانوية العامة		مليون تغريدة
أزمة طلاب الجامعات		500 ألف تغريدة
أزمة طلاب الماجستير		650 ألف تغريدة
دعوات محمد علي للتظاهر	نازلين_٣٠_٦_بالكمامات	35 ألف تغريدة
	ارحل_يا_سيسي	48 ألف تغريدة
حملة وزارة الهجرة المصرية لجمع توقيعات لإثبات حق مصر مياه النيل		135 ألف تغريدة
دعم شيخ الأزهر		150 ألف تغريدة
الألتراس وذكرى بورسعيد، ومطالب الإفراج عن معتقليهم		430 ألف تغريدة
التفاعل مع فيروس كورونا		5.12 ميلون تغريدة
انتقادات لوزارة الأوقاف بعد إغلاق المساجد		100 ألف تغريدة
رفض كارتة طريق السويس		100 ألف تغريدة
دعوات محمد علي ومظاهرات ٢٠ سبتمبر		2.022 مليون تغريدة
مقتل المواطن عويس الراوي على يد ضابط شرطة		110 آلاف تغريدة
مقتل فتاة في المعادي بعد محاولة سرقتها		90 ألف تغريدة
دعم مرتضى منصور بعد إيقافه		150 ألف تغريدة
مقاطعة المنتجات الفرنسية		1.7مليون تغريدة

خاتمة

إجمالات لما سبق من سرد للحالة التي يمر بها المجتمع المصري من وضع اقتصادي متردي وحالة غضب للجماهير و قبضة أمنية أصبحت تطال الجميع ، يمكن القول أن المراهنة على الشعب مازالت خيارا متاحًا، حيث يعانى الشعب المصري من أزمات واضحة من فقر و جوع و فقدان للمأوى، أزمات دفتعه للخروج بقرابة الـ(300) احتجاجٍ خلال العام رغم القبضة الأمنية الشديدة، وتفشي فيروس كورونا.

يعتمد نظام السيسي على قبضته الأمنية لتطبيق قراراته على المواطنين، وهو ما ترفضه أجهزة الدولة أحيانا خوفا من خروج الأوضاع عن السيطرة، أو زيادة الغضب الجماهيري، وهو ما نتج عنه خلال شهر أغسطس، حديث السيسي عن تقاعس من المحافظين ومديري الأمن خلال تطبيق حملات الإزالة وما ذكره من تخوفهم من تحول الأمر لقضية أمر عام، وهو ما يعكس خشية الشرطة من أن تصبح في مواجهة الشعب منفردة مرة أخرى، وظهر ذلك أيضا في قضية المواطن عويس الراوي في الأقصر إذ تدخل مساعد وزير الداخلية، ومدير أمن الأقصر للتحدث من كبار العائلات لامتصاص غضب الأهالي، وإنهاء الاحتجاجات.

ومع غياب دور المعارضة في المشهد، أصبحت الجماهير تتحرك ذاتيا نحو مطالبها، وهو أشبه بجعل الجماهير كالقنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أي وقت، لاسيما أن خروج الجماهير في تطور مستمر من مطالب اقتصادية، لرفض ومواجهة لحملات الإزالة، ثم مطالبة بإسقاط النظام ومشتبكة مع قوات الشرطة في عدة مشاهد خلال العام.

وأصبحت الجماهير تتعلم ذاتيا، وأدركت أهمية التوثيق عبر بث الاحتجاجات وإيصالها لمواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التنسيق بين المحتجين لتعطيل الأعمال وتشكيل حالة غضب وهو تطور هام، فخلال العام نسق موظفي الشركات القابضة خاصة "مصر للتأمين" للإضراب العام على مستوى الجمهورية، وهو ذاته ما حد من سائقي شرق الدلتا. أدرك النظام الخطر من تلك الحالة، وهو ما تبين من ردة الفعل إذ قامت الشرطة بالقبض على منسقي احتجاجات مصر للتأمين، ووضعهم في قضية أمن دولة عليا.

لم تكن الاحتجاجات هي الانعكاس الوحيد لحالة المجتمع، بل ظهرت الآثار على قضايا مجتمعية أكثر عمقا، أبرزها حالات الانتحار بما لا يقل عن 40 حالة انتحار خلال العام لأسباب اقتصادية ومعيشية [19]، فيما بلغت مستويات الطلاق حدًّا غيرَ مسبوقٍ بـ 25 حالة طلاق كل ساعة مقارنة بنحو 16 حالة فقط قبل 10 سنوات[20].

[19] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، الانتحار، الرابط
[20] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الزواج و الطلاق، الرابط

ومن الآثار الأكثر خطورة على المجتمع هي الزيادة في معدلات الجريمة، فبحسب آخر تقرير صادر لمؤشر الجريمة العالمي جاءت مصر في المركز الرابع على مستوى الدول العربية، وفي المرتبة الـ 26 عالميا والثامنة أفريقيا عبر قياس معدلات ارتكاب جرائم القتل العمد والسطو والسرقة بالإكراه والاغتصاب وغيرها[21]. وأرجع تقرير لوزارة الداخلية أسباب ارتفاع معدلات الجرائم إلى انتشار الأسلحة النارية، وشيوع ظاهرة العنف الاجتماعي، وشملت الأسباب تكوين تشكيلات عصابية جديدة من الشباب العاطلين، وما أسمته وزارة الداخلية "الظروف الاقتصادية[22].

هل يثور المصريون مرة أخرى؟

رغم ما تظهره نتائج الاستطلاعات عن رأي المصريين في فشل السياسات الحكومية المتبعة ما أدى إلى تراجع واضح في مستوى معيشة المواطن، فإن ذلك لم يحرك فيهم دوافع الاحتجاج حسب استطلاع معهد واشنطن للشرق الأدنى، حيث انخفضت الرغبة في التظاهر أو الاعتراض على الوضع المعايش. خوفًا من الترهيب الدائم بمصير بلدان مثل سوريا واليمن ، أو القبضة الأمنية الشديدة في مصر.

وبحسب النتائج استطلاع الرأي الذي نشره معهد واشنطن في يونيو 2020 فإن 42% من المصريين يعتبرون أنه من الجيد أن مصر لا تشهد مظاهرات كما في بعض البلدان العربية الأخرى، ولكن ما يثير الدهشة أن نسبة الذين يعارضون هذا الرأي مرتفعة وتبلغ 54%.

ويرى ما يزيد على نصف العينة أن الوضع في مصر أفضل نسبيًّا من اليمن وسوريا، أما الثلث تقريبًا فلا يتوقعون أي نتائج إيجابية من الاحتجاجات، مستندين في ذلك إلى فشل الحراك المناهض للحكومة في العراق ولبنان في تحقيق الأهداف المنشودة منه، فالوضع على ما هو عليه دون تغيير على حد قولهم.

يعطينا الاستطلاع مؤشرا هامًّا وهو الخوف من كلمة الثورة، والاحتجاجات لما يتبع ذلك من الاعتقالات والتنكيل، حيث تضج السجون بالمئات من المعارضين، بالإضافة إلى مقارنة الاستطلاع بين الأوضاع في مصر وبين اليمن وسوريا وهي بلاد تعيش حالة حرب وليس احتجاجات أو ثورة. فضلًا عن خروج الجماهير في أكثر من 200 احتجاجٍ بعد نهاية الاستطلاع نتيجة القرارات الاقتصادية التي أصدرها النظام خلال النصف الثاني من العام .

ختامًا يمكننا القول أن الشعب قادرٌ على الخروج للاحتجاج، والمطالبة بحقوقه، وعلى المعارضة أن تنظم صفوفها بما يلائم الجماهير من مطالب، فلم تعد الجماهير تنساق وراء دعوات غير واضحة الأهداف، أو مجهولة النوايا، بل تخرج في مواجهة مصير مجهول لرفض أوضاع معيشية قاسية.

[21] مؤسسة نيمبو – غير حكومية-، مؤشر الجريمة العالمي، الرابط
[22] تقرير وزارة الداخلية،الجريمة في مصر، الرابط